جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID
– EL–TARF–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية: 2020 /2021

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – الواقع والأفاق –

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

.....

من إعداد الطلبة:

- بن شطاح رشاء
- بوغرارة حبيبة

تحت إشراف الاستاذ:

ربعي رياض

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل تنموي فعال إذا ما تم الاهتمام بها، نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تسعى الحكومة الجزائرية –على غرار بقية الدول–الى النهوض بهذا القطاع.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال مختلف القوانين الخاصة بتنمية وترقية هذا القطاع وأبرزها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC والآليات التي وضعتها للنهوض به، وواقع المؤسسات في الجزائر من خلال مدى تطور تعدادها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاهتمام المتزايد بها.

توصلت الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تطور مستمر، حيث وجهت كل مجهوداتها في تهيئة المناخ الملائم لإنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من ان الغالبية منها هي مؤسسات مصغرة وتعاني من عدة مشاكل وعوائق، الا انها استطاعت ان توفر مناصب شغل وان تساهم في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الهيئات الداعمة، الناتج الداخلي.

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme une alternative de développement efficace si elles sont prises en charge, compte tenu de leur contribution au développement économique et social, et le gouvernement algérien - comme d'autres pays - cherche à promouvoir ce secteur.
Cette étude vise à mettre en évidence l'étendue de l'intérêt de l'État pour ce secteur à travers différentes lois liées au développement et à la promotion de ce secteur, notamment la Caisse nationale d'assurance chômage (CNAC) et les mécanismes qu'elle a mis en place pour le faire progresser, et la réalité des institutions en Algérie à travers l'évolution de sa population et sa contribution au développement économique et social au regard de l'intérêt croissant qui en ressort.
L'étude a conclu que les petites et moyennes entreprises en Algérie sont en développement continu, car elles ont concentré tous leurs efforts pour créer le climat approprié pour l'établissement et la promotion des petites et moyennes entreprises, et bien que la majorité d'entre elles soient de petites entreprises et souffrent de plusieurs problèmes et obstacles, ils ont pu fournir des emplois et contribuer à augmenter la valeur ajoutée et le produit intérieur brut.

Mots-clés : petites et moyennes entreprises, financement, organismes d'appui, production interne.

إهـــــداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائكل

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا املك أغلى منها الى ان أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

الى ملاكي في الحياة، الى معنى الحب والحنان، الى بسمة الحياة وسر الوجود، الى من كان دعائها سر نجاحي حنانها بلسم جراحي، الى مصدر قوتي، الي أغلي الحبايب أمي *حكيمة.*

الى من سهر الليالي ورباني على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان وكان لي ذرع أمان أحتمي به من مكائد الزمان، أحمل إسمه بكل افتخار أبي الغالي *منصف.*

أرجو من الله ان يمد في عمركما لتريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتكما نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وعلى الأبد.

الى الأعمدة التي أضل أرتكز عليها للصمود إخوتي * **سماح، سناء، عزيزة، فريدة، ياسمين*** والى أخي الوحيد قرة عيني *عمار.*

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي أبناء إخوتي* **أية، أسامة، هاجر**، عمار، **محمد**، اسراء، **لقمان**، أمين، **لؤي**، والكتكوت **يعقوب***، وبالأخص بسمة أيامي *لينة.*

الى الروح التي سكنت روحي خطيبي *طارق* وكل عائلته الكريمة.

إلى الذين أحاطوني بمساعدتهم وحبهم جميع أهلي وأقاربي وإلى كل من يحمل لقب *بن شطاح* و* بن عمارة.*

إلى صديقة وتوءم روحي وملاكي البريئ *رونق* الغالية على قلبي، ياغالية لوقضيت عمري أصف مقدار حبي وإعتزازي بك لما وفيتك حق.

إلى صديقاتي المقربات ورفيقات دربي ومشواري الدراسي وأخص بالذكر: *أنفال (فيلة)، هاجر، نزيهة (نزوهتي)، مروة، احلام، سارة، شيماء*. والى جميع زملاء الدراسة وبالأخص* صبريا هند* أدامك الله حبيبتي.

وإلى من عملت معي بكد لإتمام هذا العمل المتواضع صديقتي *حبيبة.*

وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل وخاصة الدكتور المحترم المشرف * ربعي رياض* والذي لم يبخل علينا بالنصح والارشاد والتوجيه.

كما أقدم هذا الإهداء إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي وإلى كل من يصعب علينا جميعا فراقهم.

الى كل من لهم مكان في قلبي ولم تمحوهم مذكرتي وإلى كل من سقط من قلبي سهوا.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج

رشاء

إهـــــداء

اول من يشكر ويحمد "الله جل جلاله" الحمد لله رب العالمين.. خلق اللوح والقلم.. وخلق الخلق من عدم.. ودبر الارزاق والآجال بالمقادير وحكم.. وجمل الليل بالنجوم في الظلم.

الى من بلغ الامانة.. وادى الرسالة.. ونصح الامة.. سيدنا محمد عليه ازكى الصلوات وازكى التسليم.

الى ذلك الحرف اللامتناهي من الحب والرقة والحنان، الى التي بحنانها إرتويت وبدفئها احتميت، وبنورها اهتديت وببصرها اقتديت ولحقها ماوفيت، الى من يشتهي اللسان نطقها، وترفرف العين من وحشتها، والتي كانت تتمنى رؤيتي وأنا أحقق هذا النجاح، وشاء الله ان يأتي هذا اليوم.

أمي الغالية "نادية"

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الى من علمني العطاء بدون انتظار.. الى من أحمل اسمه بكل افتخار.. الى درعي الذي به احتميت، وفي الحياة به اقتديت، الى من احترقت شموعه ليضيء لنا درب النجاح.

والدي العزيز * يحي *

الى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم، الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي، الى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت سقف واحد، إخوتي : *أحمد* ،*ياسين*،*هندة*،*عفاف*،*تبرة*

الى القلوب الطاهرة والوجوه البريئة الى البراعم : *أسامة* ، *غفران*

الى رفيقة الدرب التي جمعني بها القدر وتقاسمت معي مشقة هذا العمل : *بن شطاح رشاء*

الى كل من حملهم قلبي ولم تحملهم ورقتي *أصدقائي الأعزاء*

الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.. الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة..* أساتذتنا الأفاضل*

فافخر بعلم ولا تطلب به بدلا فالناس موتى وأهل العلم أحياء

حبيبة

شكـــر وعرفان

لله الحمد والشكر أولا وأخيرا

نتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير الى استاذنا "**ربعي رياض**" على صبره وعمله وعلى المجهودات التي بذلها، فكان نعم الاستاذ ونعم الموجه ، والشكر موصول الى أعضاء لجنة المناقشة على تكرمها ومناقشتها هذا العمل المتواضع بغرض تطويره وتحسينه.

الى كل من أضاء بعلمه عقل غيره واهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه ،فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

كما نتقدم بشكرنا وامتناننا الي كل أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

رشاء و حبيبة

قائمة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
(**II– 01**)	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني CNAC لسنة 2021.....	**36**
(**II –02**)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.....	**39**
(**II–03**)	عدد المشاريع الممولة لكل جنس في CNAC للطارف.....	**45**
(**II– 04**)	البنوك الممولة للمشاريع للسداسي الأول لسنة 2021.....	**48**

قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(I–01)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري.....	3
(II–02)	المساعدات المالية.....	37
(II–03)	توزيع المؤسسات للمشاريع حسب الجنس في إطار cnac–الطارف خلال السداسي الأول من سنة 2021.....	44
(II–04)	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في إطار CNAC الطارف خلال السداسي الأول لسنة 2021.....	46
(II– 05)	البنوك الممولة للمشاريع للسداسي الأول 2021.....	47
(II–06)	هيكل الاستثمار للنموذج الأول.....	49
(II–07)	هيكل التمويل للنموذج الأول.....	49
(II–08)	اهتلاك القرض للنموذج الأول.....	50
(II–09)	الميزانية الافتتاحية للنموذج الأول هيكل الاستثمار للنموذج الثاني.....	51
(II–10)	حسابات النتائج المؤقتة للنموذج الأول.....	51
(II–11)	هيكل الاستثمار للنموذج الثاني.....	53
(II–12)	هيكل التمويل للنموذج الثاني.....	53
(II–13)	اهتلاك القرض للنموذج الثاني.....	54
(II–14)	الميزانية الافتتاحية للنموذج الثاني.....	55
(II–15)	حسابات النتائج المؤقتة للنموذج الثاني.....	56
(II–16)	هيكل الاستثمار للنموذج الثالث.....	59
(II–17)	هيكل التمويل للنموذج الثالث.....	59
(II–18)	اهتلاك القرض للنموذج الثالث.....	60
(II–19)	الميزانية الافتتاحية للنموذج الثالث.....	61
(II–20)	حسابات النتائج المؤقتة للنموذج الثالث.....	62
(II–21)	هيكل الاستثمار للنموذج الرابع.....	65
(II–22)	هيكل التمويل للنموذج الرابع.....	65
(II–23)	اهتلاك القرض للنموذج الرابع.....	66
(II–24)	الميزانية الافتتاحية للنموذج الرابع.....	67
(II–25)	حسابات النتائج المؤقتة للنموذج الرابع.....	67

قائمة المختصرات

الرمز بالاختصار	المعنى المختصر	الترجمة
ANGEM	Agence national de gestion du micro crédit	الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر.
APSI	Agence de promotion et d'appui à l'investissement.	وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.
ANDI	Agence national du développement.	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
MIPMEPI	Ministre de l'industrie de la petit et moyene entreprise et de la promotion de l'investissement.	وزارة الصناعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.
ANSEJ	Agence national de soutien à l'emploi des jeunes .	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
FGAR	Fonds de garantie de crédit aux PME.	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
CNAC	Caisse nationale d'assurance chômage.	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
BNA	Banque nationale d'Algérie.	البنك الوطني الجزائري.
CPA	Crédit populaire d'Algérie.	القرض الشعبي الجزائري.
BDL	Banque de développement local.	بنك التنمية المحلية.
BADR	Banque de l'agriculture et du développement rural.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
ملخص.....	I
Résumé.....	II
الإهداء.....	IV – III
شكر وعرفان.....	V
قائمة الاشكال.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة المختصرات.....	VIII
فهرس المحتويات.	X – XI
مقدمة.....	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
تمهيد.....	1
المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	2
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعاييرها.....	2
المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة.....	7
المطلب الثالث: أشكال وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	9
المبحث الثاني: لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	15
المطلب الأول: البيئة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	15
المطلب الثاني: الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	19
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	22
المبحث الثالث: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	24
المطلب الأول: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	24
المطلب الثاني: دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	28
المطلب الثالث: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعوامل نجاحها.....	28

خلاصة	**32**
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة المساهمة في عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الطارف – CNAC–	
تمهيد.....	**34**
المبحث الأول: نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف – CNAC-	**35**
المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهيكلها التنظيمي.....	**35**
المطلب الثاني: المساعدات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز احداث النشاطات وتوسيعها ونمط التمويل.....	**37**
المطلب الثالث: مهام وأهداف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....	**40**
المبحث الثاني: فعالية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف –CNAC-	**41**
المطلب الأول: الخطوات الواجب اتباعها لإحداث مؤسستكم المصغرة.....	**41**
المطلب الثاني: القروض غير المكافئة الإضافية.....	**42**
المطلب الثالث: تقييم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف –CNAC....	**43**
المبحث الثالث: النماذج الممولة من طرف الصندوق ومدى مساهمتها في التطور الاقتصادي	**48**
المطلب الأول: النماذج الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف – CNAC-.....	**48**
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور الاقتصادي.....	**70**
المطلب الثالث: عوائق وأفاق المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الصندوق.....	**70**
خلاصة	**72**
خاتمة.....	**74**
قائمة المراجع.....	**–**
الملاحق.....	**–**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل للكثر من الحكومات والمنظمات الدولية باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة.

وكذا مساهمتها الفعالة في تخفيض معدلات البطالة كما أنها دعامة لتطوير القطاعات الأخرى، فهي تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالتكيف مع أي تغيير جديد في محيطها العام.

لا يزال مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير جدلا كبيرا لدى المهتمين بسبب اختلاف وتعدد معايير التصنيف المعتمدة، والتي ساهمت في بروز عدة مفاهيم لها صادرة عن دول وهيئات ومراكز بحث مختلفة عبر العالم.

تتمثل هذه المعايير التي تتم على أساسها تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معايير كمية وأخرى نوعية.

والجزائر كمثيلاتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدء بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية وذلك من خلال الاهتمام بذلك النوع من المؤسسات: – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– وخاصة بعد ظهور الأزمة العالمية كوفيد 19، التي اجتاحت العالم ككل. والتي أدت إلى تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي بصفة عامة وفي الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة نتيجة خطورة هذا الفيروس الذي أدخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية تفاقمت نتائجها الوخيمة في ظرف وجيز جدا بداية بالقطاع الاقتصادي الحقيقي ثم انتقل إلى القطاع المالي والاجتماعي بعد ذلك، مما أدى تباطؤ معدلات نمو الاقتصادي ودخول العديد من الدول في دائرة الركود العالمي بفعل تأثيرها على حركة التجارة.

لم تكن سنة 2020 سهلة على اقتصاد الجزائر المتهالك منذ 6 سنوات بفعل أزمة اقتصادية اشتد لهيبها خلال السنة الحالية بفعل جائحة كورونا وتذبذب أسعار النفط، وتأثيرات قضايا فساد النظام السابق.

إلا أن الجزائر سارعت لاتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاض اقتصادها من الانهيار عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحصيله، ومن بين هذا القرارات التي سمحت برد الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الشاملة هو إنشاء مجموعة من الهياكل الداعمة لإنشاء ومتابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لتنمية هذه الأخيرة وتخطي العقبات والمشاكل التي تقف وراء نموها وتطورها.

يجب أن تحظى هذه الهياكل بالكثير من الاهتمام لتفعيل دورها في ترقية ديناميكية إنشاء المؤسسات المصغرة ومن أهم هذه الهياكل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

* إشكالية الدراسة:

وفقا لما سبق يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي سبل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

– ما الدوافع التي أدت إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات وبرامج دعمها؟

– كيف يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC في تقييم واستمرار حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الطارف؟

* فرضيات الدراسة:

بعد تحديد إشكالية الدراسة يمكن تقديم الفرضيات التي تمكن من الوصول لأهداف الدراسة على النحو التالي:

– هناك عدة دوافع أدت إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبرزها دافع اقتصادي، دافع اجتماعي، دافع مالي، ومن الآليات والبرامج الداعمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

– يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC بفعالية في تقييم واستمرار حياة المؤسسات بولاية الطارف.

* أهمية موضوع الدراسة:

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز المواضيع التي حظيت مؤخرا بكثير من الاهتمام من طرف الباحثين، ويمكن ابراز الأهمية العلمية والاجتماعية للدراسة فيما يلي:

الأهمية العلمية:

– تكمن في اعتباره أداة ارشاد للباحثين المقبلين الذين يودون التعمق في البحث والمعرفة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأهمية الاجتماعية:

تكمن في دراسة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأبعاد الاجتماعية وبالتالي خلق فرص العمل.

* أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

الأسباب الموضوعية:

- كثرة العقبات التي يعاني منها التمويل في الجزائر وبالأخص في المؤسسات المصغرة.
- تزامن الفترة الحالية مع تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأسباب الشخصية:

- ميولي الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع.
- الرغبة في معرفة مدى فعالية الدعم المخصص للمؤسسات المصغر.

* أهداف الدراسة:

نسعى من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ابراز فعالية الطرق التمويلية الأكثر ملائمة لتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر.
- عرض أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تقديم احصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

* حدود الدراسة:

تدور الدراسة حول:

الحدود النظرية:

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة، ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وبيئتها القانونية وسياسة الجزائر للنهوض بها.

الحدود المكانية:

تم التركيز على دراسة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الوكالة محل الدراسة والمتمثلة في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC.

الحدود الزمانية:

تمثلت الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة: 2021/01/03 إلى 2021/03/31.

*** منهج الدراسة:**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل ابراز الإطار النظري العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنهج التاريخي والقانوني لإبراز البيئة القانونية لها، وكذا السياسات التي تم انتهاجها من طرف السلطات من أجل النهوض بهذا القطاع، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الاحصائي والتحليلي في تحديد تطور هذه المؤسسات.

*** صعوبات الدراسة:**

- عدم القدرة على الالمام بجميع جوانب الموضوع نظرا لشساعته.
- الصعوبة في إجراء الجانب التطبيقي في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسبب وباء كوفيد 19، وتحفظ الوكالة محل الدراسة في منحها الاحصائيات اللازمة.

*** الدراسات السابقة:**

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة والتي تتعلق بموضوع الدراسة التي اعتمدتها من أهمها:

– الدراسة الأولى: غبولي أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2010–2011.

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلىإشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديد المعايير المستخدمة لتحديد هذه المؤسسات واستعراض تعاريف بعض الدول والهيئات الدولية، ثم تطرق إلى خصائص المؤسسات الصغيرو والمتوسط، أشكالها وأسباب نجاحها وفشلها، ثم قام بتحديد الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات والمشاكل والتحديات التي تواجهها، ثم التطرق إل التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم التطرق إلى مختلف هياكل الدعم المسخرة من طرف الدولة لصالح هذه المؤسسات، وأخيرا قام بتحليل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تنفيذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الدراسة الثانية: علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، حالة ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2010.

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير هذا القطاع، كما تناول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات في الجزائر من حيث المساهمة في التشغيل والناتج المحلي والصادرات والتنمية المحلية، ثم التعرف على التنمية المحلية

ومسيرتها في الجزائر، وأخيرا قام الباحث بدراسة ميدانية تطرق بها إلى هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التنمية المحلية عبر انشائها في عدة بلديات.

– الدراسة الثالثة: عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003–2004.

قامت هذه الدراسة على محاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تحديد أسباب الاهتمام بها في اقتصاديات الدول، والدور الذي تلعبه في تنميتها، كما تناولت أثر التحولات الاقتصادية العالمية على المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات، بدراسة قدرتها التنافسية في ظل العولمة وما تتركه من آثار واضحة على تطورها وبقائها، كما تناولت الدراسة واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير ركزت الدراسة على سياسة التنمية وأساليب دعم وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

* هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث جاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تطرقنا فيه إلى أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم المشاكل التي تواجهها.

وفيما يخص الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى دراسة ميدانية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2021/01/03 إلى 2021/03/31 وهنا من خلال ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف CNAC، أما في المبحث الثاني قمنا بالتطرق إلى فعالية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى النماذج الممولة من طرف الصندوق ومدى مساهمتها في تطور الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، والجزائر من بين هذه الدول التي أعطت هذا الاهتمام لهذا القطاع وخاصة بعد انخفاض سعر البرميل خلال جائحة كوفيد 19 والذي أثر على الاقتصاد الجزائري، كونها معتمدة على قطاع المحروقات، كما تمثل إحدى دعائم التنمية في أي دولة لما لها أهمية بالغة تدورها في التوظيف والميل إلى الابتكار والذي يعتبر عامل مهم من عوامل الإنتاج وذلك من خلال رفع قدراتها الإنتاجية والاندماج في السياق الاقتصادي العالمي، إلا أنها تواجه عدة مشاكل وعراقيل في نشاطها ومسيرتها نحو التطور.

ولهذا تسعى الجزائر إلى وضع عدة آليات لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا بغرض خلق مناصب شغل جديدة والمحافظة على استمراريتها في ظل بيئة تنافسية داخلية وخارجية.

من خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدابير التي قامت بها الجزائر للنهوض بهذا القطاع من خلال ثلاث مباحث:

المبحث 01: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث 02: لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث 03: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

I-1- أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان العديد من الدول ليس لها تعريفا رسميا يمكن اعتماده لهذا النوع من الاعمال، حيث يعتبر تعريف كل دولة بدرجة نموها الاقتصادي وسنحاول في هذا المبحث اعطاء لمحة عن اهم التعاريف لهذه المؤسسات كما سنتطرق الى أبرز خصائصها واهميتها في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

I-1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعاييرها :

ان التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعيين الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من المؤسسات ضرورة لا تستغني عنها، ونظرا لصعوبة تحديد تعريف موحد لها أدى الى انفراد كل دولة الى تعريف خاص بها، كما توجد تعاريف أخرى متفق عليها من طرف بعض المؤسسات الدولية كتعريف الاتحاد الاوروبي.

أولا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قد فرق بين مشروع وآخر على أساس رأس المال وعدد العاملين فعرق المشروع الذي يعمل فيه أقل من 09 عمال بالمشروع الصغير جدا.

أما المشروع الذي يعمل فيه ما بين 10 و99 عاما فهو مشروع صغير بينما المشروع المتوسط فهو الذي يوظف ما بين 100 إلى 499 عاملا.[1]

ب- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وفقا للقانون رقم 02,17 المؤرخ في 11 يناير سنة 2017 المتضمن القانون التوجيه لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكما نصت على ذلك المادة (05):

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو الخدمات.

تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين 250 شخصا.

لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دج.

- تستوفي معيار الاستقلالية.[2]

1: مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل، 2006، ص20.

2: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 09/19 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد2، 11 يناير2017، ص5.

الجدول (I–1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري.

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة
المتوسطة	50 إلى 250	400 مليون إلى 4 ملايير دج	200 مليون دج إلى مليار
الصغيرة	10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
الصغيرة جدا	01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 11 يناير 2017المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا– معايير تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب بمكان إن لم نقل مستحيلا ولكن لا يعني هذا أن نبقى مكتوفي الأيدي ونختم بعدم وجود تعريف دقيق لأنه ليس من المنطقي دراسة موضوع من غير معرفة ماهيته ومعالمه ولذلك تم الاعتماد على جملة من المعايير والتي تشكل هي الأخرى أي كثرة هذه المعايير مشكلة في تحديد هذه الماهية، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال، رأس المال، مستوى التنظيم، درجة الإنتشار، كمية أو قيمة الإنتاج حجم المبيعات، مستوى الجودة ....ألخ، وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.[1]

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

- المعايير الكمية.
- المعايير النوعية.

أ– المعايير الكمية:

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.[2]

تتمثل المجموعة الأولى في:

- عدد العمال.
- حجم الإنتاج.

1: صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر 1953، ص12.

2: مرجع نفسه، ص19.

- حجم الطاقة المستهلكة.
- رقم الأعمال.
- القيمة المضافة.

*** معيار عدد العمال:**

وهو من المؤشرات وهذا بالنظر السهولة التي يتميز بها وثباته النسبي خاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة لكن على الرغم من هذه السهولة والوفرة في البيانات إلى أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا تتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا انشغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

***معيار رأس مال المستثمر:**

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا عدة المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية يجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل: معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا.

*** معيار العمالة ورأس المالي: (معيار مزدوج):**

يعتمد هذا المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المالي في معيار واحد يعمل على وضع حدّ أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة.

ب– المعايير النوعية:

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن من الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى أخر
هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في:[1]

1: عمر الصخري، مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص88-114.

- الملكية
- المسؤولية.
- الاستقلالية.
- حصة المؤسسة من السوق.

*** معيار الملكية:**

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات الأشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

*** معيار المسؤولية:**

حيث نجد حسب المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق ...الخ وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

*** معيار حصة المؤسسة من السوق:**

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشر التحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدّة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج سلع متشابهة غير متجانسة وأخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.

وفي ظل هذه الحالات المتعددة للسوق فإنه يصعب علينا تحديد التعريف بهذا المؤشر.

ثالثا– دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مبنيا على مجموعة من الدوافع التي سندرجها في:

أ– دافع اقتصادي: يتمثل في:

– النهوض بالاقتصاد الوطني وهذا بالتركيز علة الصناعات الحقيقية وقطاع الخدمات والمهن الحرة، لأن فرص التوظيف فيها تكون أكبر لا لمقارنة بغيرها، بالنسبة للرأس المال فضالته النسبية لتسهل عملية تمويلها عكس الصناعات الكبيرة.

– عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة، والتوجيه انتاجها نحو التصدير إلى الخارج.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعا ما من المنتجات والصناعات الصغيرة، بإتاحة الفرصة للكفاءات والإمكانيات البشرية المتاحة محليا.[1]

ب– دافع اجتماعي:

يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وهو يتلخص فيما يلي:

– تدهور الوضعية الاجتماعية نظرا لتسريح عدد كبير من العمال.

– تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة، وخاصة أجهزة الدول، وغيرها من القطاعات الخدمية، وتزايد الأعمال الطفيلية في القطاعات غير المنظمة.

– النزوح المستمر لقوى العمل داخليا وخارجيا.[2]

ج– دافع مالي: ويتمثل في:

– إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية، لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة، كما أنا التقنيات المستخدمة فيها بسيطة فتنخفض الحاجة إلى مستوى عالي من المهارات ومن ثم لا تحتاج إلى تدريب راق لذلك تمتع هذه المؤسسات بدرجة عالية من المرونة في حركات دخول وخروج عنصر العمل، وهذا ما يوفر على المؤسسة أموالا كبيرة.

– كبر ربحية هذه المؤسسات إذ أن ما تحققه من أرباح يفوق ما تتطلبه من أموال وتكاليف.[3]

1: حامد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ط2، 2000، ص395.

2: منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص307.

3: عبد الرحمان يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص17.

I-1-2- خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة :

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من خصائص ومميزات والتي يمكن اختصارها في:[1]

أولا- الإدارة والتسيير:

يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقد ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها [2]وهذا ما يتضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

ثانيا- سهولة التأسيس:

يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

ثالثا- قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمنظورة التي تتطلب تدريب العاملين.

رابعا- أنماط الملكية:

يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في الغالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركات الأشخاص وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.[3]

1: عبد الستار محمد علي، صلح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص67.

2: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، ط2، دون ذكر سنة النشر، ص66.

3: توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص29.

خامسا– التجديد والإبداع:

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على الحرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.[1]

سادسا– تلبية طلبات المستهلكين:

ان طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير الا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجة إلى صناعة منتجات أخرى.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخيراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي.

سابعا– الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:

نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات نجد أن الكثير من ملاكها يلجؤون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فإنه يقتصر على الأقارب والأصدقاء وهذا يعني أن الاتجاه إلى الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادرا وصعبا، وذلك بسبب:[2]

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة.
- عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

ثامنا– إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة

تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهو ما يلقى بأعباء كبيرة على الجهات المسؤولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

1: بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، دور براءة اختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار والتدعيم لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14-15 مارس 2010، ص 1.

2: قوقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجيستر غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001، ص20.

كما نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة والموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون أن بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج إلى استراد التكنولوجيا العالية مثل: صناعة النسيج، وتفصيل الملابس.

تاسعا– إحداث التوازن بين المناطق:

تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر حجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها[1].

I–1–3– أشكال وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة انواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، وتجمع في النقاط التالية:

أولا– أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وأهم هذه المعايير نجد:

أ– التصنيف الاقتصادي: وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلي:

*** تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية:**

- مؤسسات إنتاجية: وهي مؤسسات تقوم بإنتاج سلع حيث تقوم بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مخرجات وهي منتجات.
- مؤسسات تجارية: وهي مؤسسات تقوم بشراء السلع من تاجر الجملة مثلا ثم تقوم بإعادة بيعها.
- مؤسسات خدماتية: وهو القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات في المستقبل حيث تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات.[2]

1: محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة، المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999، ص133.

2: عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص ص11–12.

*** تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها:**

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها إلى:

– مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

- حيث يرتكز نشاط المؤسسات المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية:
- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الجلود والأغذية والنسيج.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته[1] .

– مؤسسات إنتاج السلع الوسطية :

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في :

- تحويل المعادن.
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعة الكيماوية والبلاستيك.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.[2]

– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.[3]

*** تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل بها:**

حيث يمكننا التفريق بين نوعين من المؤسسات:

1: محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 2006-2007، ص ص 11-12.

2: عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبول دعمها وتنميتها، دارسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2033-2004، ص4.

3: سمية قنيدراة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص64.

– **المؤسسات المصنعة** : حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة كذا درجة إشباع أسواقها .

– **المؤسسات غير المصنعة** : وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيبقى دائما نشاط يدوي تصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.[1]

ب– التصنيف حسب معيار الحجم:

هناك معياران أساسيان لتصنيف المؤسسة، هما :

*** المعايير الكمية:**

تتمثل المعايير الكمية في مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية والتي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة ورأس المال ورقم الأعمال ...

– **معيار عدد العمال** : **"حجم العمالة"**: يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات [2].

غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات، من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية، كما أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

– **معيار رأس المال المستثمر**: يعتبر معيار رأس المال المستثمر أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، فعلى مستوى بعض الدول الأسيوية فإن حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200ألف 2دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار .[4]

1: أحمد غبولي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 5.

2: سعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، 'اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة شلف، الجزائر، ص23.

3: سمية قنيدراة، مرجع سبق ذكره، ص53.

4: أحمد غبولي، مرجع سبق ذكره، ص7.

– **معيار رقم الأعمال**: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية [1].

* **المعايير النوعية**: لقد تعددت المعايير النوعية التي تحكم كون المؤسسة صغيرة أو متوسطة، ومن أكثر المعايير شيوعا ما يلي:

– **استقلالية الإدارة والعمل**: فالمدير هو المالك وهو الذي يتخذ القرارات داخل المؤسسة ويتحمل كامل المسؤولية فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير، ويطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، حيث أنه طبقا للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله.[2]

– **حجم المؤسسة**: حجم المؤسسة صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها مقارنة مع المؤسسات الأخرى في المجال الصناعي نفسه، فقد تبدو مؤسسة صناعية ما كبيرة بالنسبة إلى منافسيها، ولكن تكون صغيرة من حيث الاستخدام والموجودات والمبيعات بالنسبة إلى مؤسسة في صناعة من نوع آخر، وقد تكون المؤسسة صغيرة من حيث العمالة التي فيها.[3]

– .**حصتها في السوق** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة [4].

– **الملكية**:

حيث نميز الأشكال التالية:

- **المؤسسات الخاصة**: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد، وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات أشخاص، شركات أموال...
- **المؤسسات المختلطة**: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص
- **المؤسسات العامة(العمومية)**: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسئولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك أهمية كبيرة للربح [5].

1: سعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، مرجع سبق ذكره، ص320.

2: محمد رشدي سلطاني، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجيستر، جامعة لمسيلة، 2005-2006، ص42.

3: فايز جمعة، وآخرون، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 2006، ص63.

4: سعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، مرجع سبق ذكره، ص321.

5: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص28-29.

ثانيا– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان في الدول المتقدمة صناعيا أو النامية، مع تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجلت أهميتها من خلال الأدوار الحيوية التي تلعبها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة خصوصا فيما يلي:

أ – توفير فرص العمل وتقليل مشكل البطالة :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفر فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجميا والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ويلقي هذا الدور صدى واسع في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معادلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر عمى القضاء على جانب كبير من البطالة.[1]

.وقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنيا تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.[2]

ب – جذب وتعبئة المدخرات : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي احد مجالات جذب المدخرات و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ، فهي عبارة عن وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل عمى تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطن، وهي تمتص فوائض الأموال العاطلة و المدخرات لدى صغار المدخرين من الأصدقاء و العائمة من اجل توظيفيا في استثمارات إنتاجية وخدماتية و العمل عمى تشغيلها و تنميتها والمشاركة في أرباحها ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساسا عمى محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين، لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين ال يميلون لنمط المشاركة التي ال تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم ، وال يملكون فيها حق التسيير.[3]

1: عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2: صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص41.

3: زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل على التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تحت إشراف أحمد بوراس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012، ص34.

ج- تحقيق التكامل الصناعي :

حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات و مستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى أي تعتبر مؤسسات مغذية[1] فالمؤسسات الكبرى ذات الإنتاج الهائل تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة. فإنتاجيا في اغلب الأحيان ال يتم في معاملها وورشاتها بنسبة 100 % بل لابد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتيا ومنتجاتها.[2]

د- تحقيق التنمية الاقليمية :

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها الجغرافي الواسع مما يجعلها قريبة من مصادر (الخامات والموارد البشرية)، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر منها:

* انتعاش المناطق الداخلية بالاعتماد عمى نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فضال عن أنيا قادرة عمى امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي فهي تحقق نوع من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة عن ذلك.

* تحقيق التوزيع العادل لمدخل فبانتشارها بين مختلف المدن ، يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد و التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية و الريفية وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضارية و المناطق الداخلية[3].

هـ- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية :تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوظف والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي ساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية عادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.[4]

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق التوازن الجغرافي والتنمية الإقليمية المتوازنة وضمان العدالة في توزيع الدخل.[5]

1: غانم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ص7.

2: زبير عياش، مرجع نفسه، ص35.

3: زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص ص36 -37.

4: غانم عبد الله وسبع حنان، مرجع سبق ذكره، ص7.

5: مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9014، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، مذكرة لنيل ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف د/ بوهزة محمد، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 2009-2010، ص29.

I-2- لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

اعتمدت الجزائر في بداية مشوارها التنموي ، اي بعد الاستقلال مباشرة على نموذج الصناعات المصنعة الذي اعتبر كنتيجة حتمية لقناعات ايديولوجية عكست بوضوح النظام الاقتصادي السائد آنذاك .وقد ساهم هذا التوجه بشكل مباشر في تهميش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة فترة زمنية طويلة ،ومع بداية التسعينات بدأت الرؤى تتغير وبدأ الاهتمام بهذه المؤسسات يتزايد شيئا فشيئا ، الى ان تم ارساء القواعد السياسية والقانونية التي تحكم عملية النهوض بها وتطويرها .وسيتم إعطاء صورة عن الوضعية التي تعيشها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال هذا المبحث.

I-2-1 البيئة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن عملية الانظام المرتقبة إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي شكلت تحديا أمام المؤسسات الوطنية، فقام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من التشريعات والتنظيمات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بوضع سياسة تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعلى المستوى السياسي، تلمس إرادة واضحة وحقيقية لتفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا ما تشهد عليه مختلف الاجراءات التشجيعية والتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسات العمومية والاستثمار الوطني والأجنبي، والتي تمت مراجعتها منذ بداية التسعينات إضافة إلى قيام الدولة بإنشاء منظومة مؤسسية تعمل على متابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها.

أولا – تطور الإطار التشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورت وفق أطر قانونية عديدة، حيث تم تنظيم المؤسسات العمومية وفق القوانين والاجراءات التي تنظم تدخل الجماعات المحلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تجسد ذلك في قانون البلدية والولاية، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقد نشأت وتطورت بدورها وفق قوانين الاستثمارات، التي حددت مجال تحركها وتدخلها في المجال الاقتصادي، وذلك منذ الاستقلال إلى هذه الفترة عبر فترات نلخصها كما يلي:[1]

أ- المرحلة الأولى: وتنقسم إلى فترتين:

- الفترة ما بين 1962-1982: في هذه الفترة أعطت الحكومة الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة والمؤسسات الوطنية الكبيرة الحجم ومن خلال هذا الواقع عانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التهميش بحيث اعتبرت دائما مكملا للقطاع

1: هشام بوعلي، الشراكة الأورو – متوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجربة الجزائر)، مذكرة ماجيستر، تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان الجزائر، 2008، ص ص 76-87 بتصرف.

العمومي الذي حظي بالدور الأساسي في السياسة الاقتصادية لتنمية البلاد وتميزت هذه الفترة بعدة تعديلات في التشريعات والقوانين التي كانت موجهة أساسا إلى الاستثمارات ومن أهمها:

- قانون رقم 277/36 في 1963/07/26: وكان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب ومعالجة استقرار المحيط الاقتصادي الذي صاحب الاستقلال.

- قانون رقم 284/66 في 1966/09/15: ويشكل مع النصوص التي يستند إليها قانون الاستثمار وقد كان هدفه سد الثغرات والنقائص التي كانت تشوب قانون 1963.

- لم يعرف القطاع الخاص في هذه الفترة إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات الوطنية حيث تم تأسيس حوالي 600 وحدة.

- الفترة ما بين 1982-1988 تتجسد هذه المرحلة في هذين القانونين:

- قانون رقم 11,82 المؤرخ في 21أوت 1982 حيث ولأول مرة حظي القطاع الخاص بدور في تحقيق التنمية الوطنية عبر تحديد الأدوار المتوسطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها.

- قانون رقم 25,88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 حيث ومن خلال هذا القانون بدأت التشريعات الخاصة بالاستثمار تشهد مرونة اتجاه الاستثمارات الخاصة الوطنية، فقد تم بموجب أحكام هذا القانون تحرير سقف الاستثمار وسمح للخواص بإنجاز مشاريع في قطاعات متعددة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية.

ب- المرحلة الثانية 1988-2000 :

تبنى اقتصاد السوق في هذه المرحلة استلزم وضع إطار قانوني وإصلاحات هيكلية حيث تم في هذا الصدد.[1]

- صدور قانون 90l10 المتعلق بالنقد والقرض في 14l04l1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي بفتح الطريقة لكل أشكال مساهمة الاستثمار الرأسمالي الأجنبي.

- صدور كرسوم تنفيذي رقم 37l91 المؤرخ في 19l02l1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية، مع إخضاع القطاعين العام والخاص إلى نفس الشروط والمعايير.

- صدور قانون الاستثمار مرسوم تنفيذي رقم 93l12 المؤرخ في 05l10l1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد عن طريق ترقية تشجيع وضمان الاستثمارات.

1: هشام بوعلي، مرجع سبق ذكره، ص ص78-79.

ج- المرحلة الثالثة انطلاقا من 2000:

عرف القطاع تحسنا نسبيا في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أتت هذه الوضعية نتيجة للتحولات النوعية التي عرفها هذا القطاع بناء على القوانين التي عرفتها هذه الفترة أهمها قانون رقم 01.03 المؤرخ في 20109l2001 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي ركز خصوصا على القضاء على التمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة، ويليه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر منعرجا للقطاع.

ثانيا- تطور الإطار التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات، والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية، بالاعتماد على قوى السوق قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة نمو حقيقية للتنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق برزت عدة هياكل وآليات تهدف إلى إنعاش الاستثمارات وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي منها:[1]

أ- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بذلت الحكومة الجزائرية جهدا كبيرا في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى السنوات الماضية ومن حيث الإصلاح المؤسسي والسياسات، أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1994[2] وهي أول دولة عربية تنشئ وزارة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد حددت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها[3] وقد نشأت تحت إدارة الوزارة، العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع، منها المشاتل ومراكز التسهيل، وذلك وفق المادتين 12,13 من القانون التوجيهي.

المشاتل حسب المرسوم التنفيذي رقم 03,78 المؤرخ في 23 فيفري2003 المتضمن:

القانون الأساسي للمشاتل " مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية"[4] ونأخذ المشاتل أحد الأشكال الآتية:

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

1: فاطمة الزهراء نزعي، أفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحليل أثر برنامج التأهيل، مذكرة ماجيستر تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص207، بتصرف.

2: المرسوم التنفيذي رقم 2011/94، المؤرخ في1994/07/18.

3: المكتب الوطني الاستشاري، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص63.

4: المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/23، المتضمن القانون الأساسي للمشاتل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد13، 2003/02/26، ص13.

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1 سبتمبر 2005 يتوقع خروج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق خاصة غير القادرة على المنافسة لذا تعتبر الحاضنات الآلية الملائمة والقادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة والقادرة على تحقيق قيمة مضافة عالية تحفز النمو الاقتصادي والقادرة على المنافسة لأنها تشجع على الابتكار وبالتالي ظهور طبقة عريضة من الرجال الأعمال الجدد والمبادرين الاقتصاديين الذين لديهم القدرة على تسخير الموارد المحلية واستثمارها بالصورة الصحيحة، وذلك من خلال مشروعات ناجحة مملوكة ذاتيا.[1]

* **مراكز التسهيل:** تعتبر هيئات استقبال وتوجيه للمؤسسات المنشأة، وتسعى هذه المراكز من خلال المهام الموكلة إليها، إلى إقامة الدعم المالي في محمل القطاعات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل عملية دعم التمويل نذكر منها:[2]

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGM) تشرف على الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها:

* **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاء هذا الصندوق من أجل معالجة أهم المشاكل المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحول الدولة إلى ضمانة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهو جهاز استشاري يسعى إلى ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات الحكومية من جهة أخرى.

ب– وكالة ترقية ودعم الاستثمارات والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

* **كالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):** أنشأت هذه الوكالة بموجب قانون الاستثمار رقم 12,93، وهي هيئة حكومية تنشط تحت وصاية ورئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء التشكيلات اللازمة لإنجاز استثماراتهم والسهر على احترام الآجال القانونية للأنشطة من خلال إنشاء شكل شباك وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمار كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية وضمان ترقيتها وتطويرها.

1: عبد الكريم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص159. بتصرف.

2: هشام بوعلي مرجع سبق ذكره، ص82، بتصرف.

* **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**: تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 01,03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات.

I-2-2- الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

إن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البقاء في الأسواق العالمية ضروري لتنافسيتها المستدامة، وفي هذا الإطار سوف نتناول بعض أهم الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبنيها.

أولا- إستراتيجية الابتكار :

واحدة من أهم مصادر تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي التصرف كعامل للتغيير، فهي محرك الأفكار الجديدة و النشاط الابتكاري، وعندما تتبنى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استراتيجية الابتكار فهي تحاول من خلالها الحصول على عوائد من قاعدتها المعرفية من خلال تشجيع التقدم في التكنولوجيا أو الخدمات، و التي قد تحتوي أو لا تحتوي على الاستثمارات الخاصة في مجال البحث و التطوير [1].حيث يعد الابتكار كمفتاح أساسي للمنافسة والفعالية الديناميكية في الأسواق، فالمؤسسات الابتكارية تأخذ الحصة السوقية من المؤسسات غير الابتكارية وتنمو بسرعة على حسابها [2].فالابتكار ضروري لإنشاء واستدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا في استراتيجية الابتكار. وكما أن الابتكار ضروري لبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو أيضا ضروري للاقتصاد العالمي الذي يعتمد على هذه المؤسسات للنمو والاستدامة.

ثانيا- استراتيجية تكنولوجيا المعلومات:

الاستراتيجية الثانية التي تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحسين تنافسيتها تمكن من الاعتماد والاستخدام المبتكر لتكنولوجيات المعلومات من أجل تخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فاستخدام التكنولوجيات الجديدة للأنترنت تسمح لهذه المؤسسات بالوصول إلى قدرات التسويق العالمي بأقل التكاليف، بالإضافة إلى استخدام التجارة الالكترونية والبرمجيات المساعدة على تعزيز التسيير والتنظيم كبرمجيات المحاسبة والتسيير المالي والتي تساعد على تخفيض التكاليف المتعلقة بالتسيير .بعض هذه المنتجات الالكترونية تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مستودعات افتراضية وتساعد

1 :OCDE : Enhancing the competitiveness of SMES therough immovation , enhaneing the competitiveness of SMES in the global economy, strategies and policies, confernce for ministers reponsible for SMES and Industry ministers, bologana-italy, 14-15 june, 2000 ; p 11-12

2 :janes love, stephen roper ; SM Einnovation ; exporting and grouth ; a revieu of existing evidence enterprise research, centre , white paper N°5, UK , April 2013, p29.-

على إنشاء علاقات مباشرة بين المصنع والمستهلك النهائي، وللاستفادة من كل هذه المزايا على هذه المؤسسات تغيير أو تعديل بنيتها بما يستجيب لهذه الاستراتيجية[1].

ثالثا– إستراتيجية سوق متخصصةniche :

تختار بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متابعة الأسواق المتخصصة سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية، وتسمح هذه الإستراتيجية باستغلال المهارات واكتساب ميزة تنافسية في السوق وتمكن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تصبح مؤسسات متطورة عالميا في خطوط إنتاج ضيقة .ومن أجل نجاح هذه الإستراتيجية يجب توفر ثلاث عوامل وهي بناء علاقات طويلة الأجل يمكن الاعتماد عليها كمثبط للمنافسين المحتملين من خلال العمل كحاجز وبالتالي الحصول على ربحية طويلة الأجل و الاحتفاظ بالزبائن والعلاقات مع الموردين، بالإضافة إلى عامل ثاني و هو سمعة المؤسسة، فالمؤسسات لا تسوق منتجها فقط وإنما تسوق نشاطها و أعمالها لأن الإستراتيجية المتخصصة تعتمد على اتصال الكلمة –الفم وبالتالي فالسمعة القوية الراسخة في أذهان المستهلكين ضرورية لنجاح هذه الإستراتيجية، والعامل الثالث يتعلق بتمييز منتجات المؤسسة والاستجابة لحاجات الزبائن[2].

رابعا– إستراتيجية الشبكات:

استراتيجية أخرى تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البقاء تنافسية وذلك من خلال المشاركة في الشبكات، العمل والتعاون مع مؤسسات أخرى سواء كانت مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو مؤسسات كبيرة، من أجل تحسين قدرتها على الوصول إلى الابتكارات واستيعابها من خلال أنشطة التعاقد من الباطن، تسهيل التخصص الاقتصادي للمؤسسات وتسهيل الوصول إلى المعلومات. وتساعد بنية الشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيض التكاليف وتحفيز الابتكار .ولاستراتيجية الشبكات وظيفتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالزبائن، حيث تعد شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة كبيرة يمكنها تقديم منتجات معقدة مرتبطة بمعرفة مهنية. بينما تتعلق الوظيفة الثانية بأعضاء الشبكة، حيث تعتبر هذه الأخيرة كمكان للتعلم وتبادل الموارد المستخدمة في التطوير، الابتكار والتجديد الاستراتيجي[3] .كما أن وجود شبكة مستقرة تسمح بالوصول المتبادل إلى الموارد المسيطر عليها من قبل الأعضاء، ومن خلال الاعتماد على مشاركة الموارد وتنسيق عمليات الإنتاج يمكن للمؤسسات تحقيق اقتصاديات الحجم والنطاق، وفي نفس الوقت تجنب مساوئ الاندماج التنظيمي الكامل مثل ارتفاع تكاليف التنسيق ومرونة إستراتيجية أقل. بالإضافة إلى تبادل الموارد، فالشبكة تسمح بالوصول إلى الخبرات والمعارف ومشاركتها بطرق لا يمكن

1 :Enhancing the competitiveness of SMES through imovation , Ibid, p p 12-13.
2 :Mridula Gungaphul ; niche market strategy in SMES in Maurituis , global management confernce, Indonesia, April , many 2010 ; p p 317-318.
3 :joajin wineent ; an buieding competitiviness in strategie SMES net works empirical analysis of 54 firns in two net work, doctoral thesis, departement of buisiness administratition and socail science ; division of management control , lulea university of technology, sweden, avril 2006 , p11

الحصول عليها إذا كانت مؤسسات مستقلة. والمساهمة الأكبر لإستراتيجية الشبكات في دراسة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والدولي، هو تضمن تحليل التنافسية بعد العلاقات التي من خلالها يتحصل المقاول على المعلومات، الموارد والدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن هشاشة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعويضها من خلال المحيط الداعم الذي توفره الشبكة[1].

خامسا– إستراتيجية العناقيد:

هذه الإستراتيجية عبارة عن تكتل محلي لمجموعة من المؤسسات من أجل إنتاج وبيع مجموعة من المنتجات ذات الصلة أو منتجات تكميلية ضمن قطاع صناعي معين أو فرع من القطاع، وتسمح هذه الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التموضع قرب المنافسين من أجل الاستفادة من نشر المعارف، خصوصا في المراحل الأولى من دورة حياة الصناعة .وتلعب إستراتيجية العناقيد دورين أساسين، حيث يتعلق الدور الأول بالإستراتيجية كهدف من خلال تشكيل مجموعات مؤسسات في قطاعات مستهدفة، بينما يتعلق الدور الثاني بالإستراتيجية كطريقة من خلال تحسين قدرات المؤسسات، تقديم الدعم وتشجيع التعلم بين المؤسسات[2].

تشجع إستراتيجية العناقيد المنافسة والتعاون، فالمنافسة تكون من أجل جذب والاحتفاظ بالزبائن، فبدون منافسة قوية قد تفشل هذه العناقيد، ويمكن للمنافسة أن تجتمع مع التعاون لأنها تحدث حسب أبعاد مختلفة وبين أطراف مختلفة. كما تعتبر إستراتيجية العناقيد كفلسفة philosophé تقوم على مبادئ الاندماج (الأنشطة (والتعاون (الأعضاء) من أجل المنفعة المتبادلة. وتظهر هذه المنفعة من خلال تطوير المؤسسات وتحسين تنافسية قطاع معين، حيث يظهر التطوير في مساعدة المؤسسات على الاستفادة من فرص السوق التي لا تستطيع استغلالها بمفردها، بالإضافة إلى تجاوز عوائق التكلفة، الخطر وتكييف المبادئ والمعايير الدولية مع السياق المحلي. يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على نقط قوتها وعملياتها الداخلية، لكن من أجل التجاوب مع وتيرة الابتكار، التطور التكنولوجي وتطور توقعات المستهلكين، على المؤسسة التكيف بسرعة وتطوير استجابات مناسبة وبسرعة عالية. وهذا ما يتحقق عند دمج الجهود، الاستفادة من التآزر synergie، تجميع الموارد، تعزيز الميزة التنافسية وفي نفس الوقت تخفيض المخاطر المتعلقة بإطلاق منتجات جديدة أو دخول أسواق جديدة، وهذا ما تحققه استراتيجية العناقيد التي تسمح ببناء قدرة المؤسسات من خلال تقديم تعليم للمؤسسة، مشاركة الخبرات وتبادل المعرفة[3] .

1 :strategye networks ; trust and comepetitvis advantage of SME,pp28-29/www.springer.com/eda/cintent/…./el pdf.

2 :Aronoud layenatif ; good parctices in SME eluster initiation.gessons from the core regions CURDUS,university of new castle upon tyne.uk.8 nouvemer 1999,p4

3 :guidlines for eluster developement-a hand book for practitions support- prartice-sme, lagendijk,pdf

سادسا– إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل هذه الاستراتيجية عامل مهم للاندماج في الاقتصاد الدولي، فهي تسمح بنقل التكنولوجيا والخبرات بين الدول، وتسمح للاقتصاد المضيف بترويج منتجاته في الأسواق الدولية. وهي تعد قناة مهمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تمكنها من استغلال مزايا الملكية المحددة للمؤسسة في 1الخارج .وتبرز فعالية إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث عوامل أساسية، يتمثل العامل الأول في كون قدرات المؤسسة في الأسواق الخارجية أكبر من قدرات المؤسسات في دول أخرى، وتتمثل هذه القدرات في الأصول أو ما تسمى بمزايا الملكية خصوصا الأصول غير الملموسة كحقوق الملكية الفكرية أو الموارد البشرية. ثاني عامل يتمثل في أن الفوائد التي تعود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستغلالها مزايا الملكية يجب أن تتجاوز الفوائد المتحصل عليها في حالة بيعها أو ترخيصها لمؤسسات أجنبية، حيث يمكن أن تتضمن هذه الفوائد ربح أكبر حصة من السوق المستهدف، تنويع المخاطر أو الوصول إلى معلومات ضرورية حول إمكانية دخول السوق أو فرص السوق .بينما العامل الثالث يتحقق عندما يكون الإنتاج خارج البلد أكثر فائدة لتوفر عوامل متعددة مثل توفر الموارد الطبيعية.[1]

I–2–3– مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الادارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يشكل مفتاحا مهما لتحقيق التنمية المتكافئة وخصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدء بتأسيسها وانطلاقها وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي، ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في:[2]

1 :Enhancing the competitivenes of SMES throught innovation Op-cit ,p17.

2: لبحيري نصيرة، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 13–14 أفريل 2008، ص ص 5–6.

أولا– مصادر التمويل الداخلية:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية وتتمثل فيما يلي:

أ– رأس المال (الأموال الشخصية):

ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.[1]

ب – التمويل الذاتي :

يعتبر من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة، وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمدا خيل بعض تكاليف المؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين والاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية.

ثانيا– مصادر التمويل الخارجية :

عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:[2]

أ– الائتمان التجاري:

حيث يعتبر نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين، وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة وبالتالي يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغيير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفا جدا إذا لم تقم المؤسسة بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة مما يسيء لسمعتها في السوق.

1 :insititut du devloppement marseille, le fainancement de petit entreprise en Afrique, l'hamattan edition paris ,1995, p35.

2: عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجيستر، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، 2007، ص ص 13-14.

ب- الائتمان المصرفي :

ويمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل، ويمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة، يوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة المحددة بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

ج- التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية:

:يعتبر هذا النوع من أكثر مصادر التمويل شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل خارج الإطار القانوني للدولة[1] كالتمويل من الأصدقاء والأقارب وجمعيات الائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

د- التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية :

رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى لتقديم مساعدات مالية وفنية.

هـ- عقود تحويل الملكية:

الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية والصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30 إلى 120 يوم والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

I-3- آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

هناك مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذلك الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل هذه الأخيرة لما لها من فعالية في الاقتصاد الوطني إلا أنها ورغم عوامل نجاحها تعاني من عدة مشاكل.

1: محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 4.

I-3-1- أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتتمثل هذه الآليات في:[1]

أولا- إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أهم هذه الآليات نجد:

أ- وزارة الصناعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار "Ministre de diindustrie de "MIPMEPI la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissent:

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات للتحول إلى وزارة بموجب المرسوم، رقم 211/94 المؤرخ في 1994/07/18 لتوسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم رقم التنفيذي رقم 190/00 المؤرخ في 11 جويلية 2000، تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم انشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ب- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): Agence Nationale de Soutien à l'Emploi geunes:

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشأت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية الشباب من خلال برامج التكوين التشغيل والتوظيف الأول.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم ودفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم.
- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.

1: عبد اللاوي مفيد، جميلة جوزي، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، ص3.

2: شريف ب وقصبة، علي بوعبد الله، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني، حول: واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص 6.

- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى والقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.[1]

ج – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" Agence Nationale de Développement de L'investissement:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطني، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تخدل مباشرة في تجسيد الاستثمار.[2]

د– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC Caisse Nationale des D'Assurance chômage:

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقك 1988/94 المؤرخ في جويلية 1994 مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة طلب في سوق العمل.[3]

هـ– صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة "ANGEM" Agence Nationale de Gestion Micro Cédits:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى، تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1: صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، 2004، ص ص 32-33.

2: عبد الفتاح بوخمخم، صندراة سايبي، دور المرافقة في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة، التجربة الجزائري، الأدلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011، ص 402.

3: علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص182.

وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل استمراريتها كما تسهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها.[1]

و- وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتحفيف من أشكال الفقر والحرمان ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخدامها كثيفا للعمالة.

- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.[2]

ي- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "Fonds de Garantie de crédits aux "FGAR PME:

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق ما يلي:

* التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجر استمارات في الحالات التالية:
  - إنشاء المؤسسات.
  - تجديد التجهيزات.
  - توسيع المؤسسات.
* تسيير الموارد الموضوعية تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
* إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
* التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
* متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
* ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1: عنتر عبد الرحمان، واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008، ص ص 157-158.

2: صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص3.

* ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق كما كلف بالمهام التالية:

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات الحالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عمل يهدف إلى المصادقة على التدبير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.[1]

I-3-2- دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال الأداء المصرفي الذي انعكس على قطاع المؤسسات القطاع بمواصلة الاصلاحات وتذليل العقبات والصعوبات أما هذا القطاع الواعد. الصغيرة والمتوسطة من حيث التعداد والنوعية إلا أن الوضعية الحالية تستدعي سرعة تأهيل ، ولذلك يجب العمل أكثر بالوسائل الحديثة للتمويل كتطوير آلية التمويل الإيجاري التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على آلات وتجهيزات حديثة وأصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها إما لضعف مواردها وعدم القدرة على الاقتراض لعدم توفر شروط الاستثمار الائتماني التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية ويجب العمل به باعتباره جوهرة التمويل.

هناك العديد من الوسائل المتعلقة بفعالية الأداء التي تبقى مبهمة وتحتاج إلى تسليط الضوء عليها والكشف عن المعوقات الحقيقية التي تواجهها خاصة التمويل الكلاسيكي الذي بات نقمك عليها رغم أنه في الأصل يجب أن يكون نعمة.[2]

I-3-3- مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وعوامل نجاحها :

أولا- مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

رغم الأهمية المعطاة لقطاع ا لم ص وم من قبل الجزائر الا أن هذا النوع من المؤسسات ما زال يعاني العديد من المشاكل التي تعيق تطوره وجعله منافسا عالميا، وفيما يلي سوف نذكر أهمها:

أ- مشكل العقار:

يعتبر مشكل العقار من بين أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع ا لم ص م في الجزائر وذلك بسبب[3]:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛

1: محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، ص ص 126-127.

2: لوكادير مالحة، تخصص التنمية الوطنية، رسالة ماجيستر في القانون، جامعة تيزي وزو، سنة 2012، دون صفحة.

3: غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وأفاق، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يوميي 5-6 ماي 2013، ص 6.

- اختلافات ال تزال قائمة بسبب أسعار التنازل؛
- نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص؛
- مشكلة عقود الملكية التي ال تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛
- خضوع مسألة الأراضي الأكثر من وزارة ألنها عموما ال تتبع جهة إدارية واحدة؛
- غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق و كيفيات، وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها.

ب- الصعوبات الجبائية:

أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الاستغلالية العادية، كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة[1].

ج- عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية:

إن بيروقراطية الإجراءات وكثرة الوثائق الإدارية التي تطبع كل مرحلة بدءا من عملية إيداع ملف المستثمر وصولا إلى الموافقة البنكية مؤشر دقيق على أن الإدارة الجزائرية مازالت غير مهيكلة لتوجيه اقتصاد مهيكل، أضف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوامل سلبية تؤدي إلى انسحاب المؤسسات خاصة الصغيرة. غير أن الأمر ال يتوقف عند هذا المستوى بل يتعداه إلى إشكال آخر يتعلق بعدم استقرار النصوص التنظيمية التي تحكم سير المؤسسات.[2]

د- صعوبات التمويل وضعف الجهاز المصرفي:

إن مشكلة تمويل ا لم ص م في الجزائر سواء تعلق الأمر بتمويل دورات استغالها أو تمويل استثمارها تشكل أحد العوامل الشائكة في حياة المؤسسة خاصة أمام غياب بنوك متخصصة في تمويل وتنمية هذه المؤسسات والشروط التعجيزية التي تفرضها بعض البنوك ومطالبتها الشباب تقديم ضمانات كبيرة[3] ويضاف إلى ما سبق ضعف الجهاز المصرفي والبنكي الجزائري عموما، فعلى سبيل المثال نجد أن واقع البنوك الجزائرية يظهر ضعفا وعدم مرونة فيما يخص المعالجة المصرفية لملفات وطلبات القروض، حيث نجد أن البنك في الجزائر يستغرق وقتا يقدر بمعدل سنة قبل أن يمنح القرض في مقابل ذلك نجد أن الأجل يستغرق من 3 إلى 4 أشهر في تونس و المغرب[4].

1: غدير أحمد سليمة، مرجع سابق، ص8.

2: بن صويلح ليليا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، ديسمبر 2008، ص 14.

3: المرجع نفسه، ص14

4: طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 117.

هـ- مشاكل مختلفة:

بالإضافة إلى المشاكل السابقة، هنا مشاكل أخرى متعددة منها:

- مشاكل البنية التحتية، حيث ما زلت شبكة الطرقات ضعيفة، وتوجد الكثير من المناطق شبه منعزلة خاصة في الجنوب؛

-مشكلة إيصال الكهرباء و المياه و الاتصال و ارتفاع أسعارها بصفة مستمرة؛

-التأخر في تطبيق عملية خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية مما أثر سلبا على تقوية البورصة؛ كل هذه المشاكل و مشاكل أخرى ستدفع و بدون شك الكثير من ا لم ص م في الجزائر بالتحول إلى قطاع غير رسمي يمارس أعماله في الخفاء بهدف تحقيق الربح السريع بأقل عناء إذا لم تبذل السلطات العمومية المجهودات اللازمة إنقاذ هذه المؤسسات قبل فوات الأوان.

ثانيا- عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم أسباب نجاح هذا النوع من المؤسسات ما يلي :

- تحديد الهدف؛ ومنه يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجات الناس، ومنه يتم تحديد كافة الأهداف والطرق الأخرى لنجاح المؤسسة؛

-كما أن التخطيط في العمل التجاري واجب مطلق إذا كان "إحلال السلع المناسبة"، في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب، والجودة المناسبة وبالسعر المناسب" هو الهدف المحدد للعمل التجاري؛

- الرقابة أمر لا يمكن الاستغناء عنه وهي تشمل، الرقابة المالية، الاحتفاظ بسجلات جيدة، الرقابة على المخزون، الرقابة على الإنتاج، وذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة...، وبالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل وتقديم العلاج والحلول لها؛

- معرفة حجم رأس المال المناسب للتمويل والحصول عليه من مصادره المناسبة وذلك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر وبالتالي تحديد المصدر الأمثل ذو التكاليف الأقل؛

- اختبار الموقع الجيد لإنشاء المؤسسة من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى نجاحها؛

- التمويل المناسب بأشكاله:

***الداخلي**: عن طريق أصحاب المؤسسة أنفسهم.

* **الخارجي**: عن طريق الاقتراض من الأصدقاء، الأقارب أو المؤسسات المالية...، فيجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على مستوى تدفق نقدي إلى الداخل أعلى من التدفق النقدي إلى الخارج وذلك لمواجهة الالتزامات[1].

1: توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م،1422 هـ، ص 27.

– مواجهة التحديات التنافسية؛ حيث أن تحديد المنافس أصبحت عملية معقدة حيث انفتح باب المنافسة المحلية والعالمية على مصراعيه وعلى هذا فإن مواجهة التحديات التنافسية المستمرة والمتجددة أصبحت عملية ضرورية ؛

– تميز المنتجات المستمر؛ حيث تحاول كل المؤسسات تمييز منتجاتها وخدماتها عن المنافسين بأي طريقة كسرعة تقديم الخدمة، تقليل التكلفة، الخدمات المتميزة للعميل، زيادة الجودة...

– زيادة فاعلية وكفاءة الأداء وتحسين الإنتاجية داخل المؤسسة؛ حيث أن الفاعلية هي أداء الأعمال والأشياء الصحيحة، والكفاءة هي أداء الأعمال أو الأشياء بالأسلوب السليم.[1]

1: عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: مرجع سبق ذكره، ص 310.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في المبحث الأول من هذا الفصل حول أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال المعايير والتصنيفات التي تعتمدها، وكذلك هو الحال في الجزائر، وإبراز الأشكال والبيئة القانونية، وكذا الاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد المشاكل التي تعترضها وعوامل نجاحها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي فالتخطيط المستقبلي وفعالة في خلاف قيمة اقتصادية واجتماعية متطورة مع التخفيف من حدة البطالة بتوفير شغل ومساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام.

إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها لذلك وفي هذا الإطار دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفته واضحة، حيث أولت الجزائر أهمية كبيرة لدعمه وتطويره لماله من أهمية في تنشيط الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة المساهمة في عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الطارف

تمهيد:

لضمان بقاء ونمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وزيادة انتشارها بدرجة كبيرة على حجم و نوع التمويل الذي تحصل عليه بغية تحقيق أهدافها المرجوة، حيث أنه من أجل انشاء مؤسسة مصغرة يفترض على أصحاب المشاريع أن يكونوا على دراية بطريقة التمويل المنتهجة من أجل تحقيق أفكارهم و تجسيد كفاءاتهم الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات و هياكل الدعم المالي تقديم العديد من الخدمات و الامتيازات المالية و الجبائية لأصحاب المشاريع لتحسين قدراتهم التنافسية و من أهم هذه الهياكل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل الى التعرف عليه عن قرب على مستوى ولاية الطارف من خلال ابراز كيفية مساهمته في تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ولهذا فانه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية الطارف CNAC.**
- **المبحث الثاني: فعالية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.**
- **المبحث الثالث: النموذج الممول من طرف الصندوق ومدى مساهمته في التطور الاقتصادي.**

II-1- نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية الطارف CNAC :

خصص هذا المبحث للتعرف على الصندوق الوطني عن البطالة فرع ولاية الطارف بشكل أكثر تفصيلا من عدة نواحي كالمساعدات المالية والامتيازات الجبائية التي تمنحها لصاحب المشروع، نمط التمويل، وكذا أبرز المهام والأهداف وغيرها.

II-1-1- تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف CNAC :

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم الوكالات التي خصصتها السلطات العمومية في الجزائر لإنشاء مؤسسات مصغرة، وذلك بهدف ادماج الفئات الشبانية في الحياة العملية، الا انه يبقى هدفها الأساسي هو مساعدة المؤسسات المصغرة على إزالة العوائق وخاصة التمويلية التي تعترضها في مرحلة الانشاء.[1]

أولا- تعريف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية الطارف:

أنشئت مديرية الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية الطارف بناء على القرار الصادر بتاريخ 06 افريل 1996، مقرها ولاية الطارف، وهي هيئة تعمل على الاستجابة لاحتياجات البطالين، واستقبال ومرافقة وتمويل ودعم البطالين أصحاب المشاريع المصغرة بالمنطقة.

ثانيا- شروط الالتحاق بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

بغرض تلبية تطلعات فئة البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة الراغبين في احداث نشاطاتهم و /او توسيعها، يعرض الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ادناه امتيازات (سيتم التطرق اليها في المطلب الاخر) وعدة شروط للالتحاق متمثلة في:

- عمر يتراوح بين 30 و50 سنة.
- الجنسية الجزائرية.
- عدم شغل منصب عمل مدفوع الاجر أثناء تقديم طلب الاستفادة من الدعم.
- التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل أو مستفيد من اداءات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.
- التمتع بمؤهلات مهنية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- القدرة على المساهمة في تمويل المشروع.

1 موقع الصندوق الوطني للتامين عن البطالة الالكتروني: WWW.CNAC.DZ 03/05/2021 a 12 ;30

- عدم ممارسة نشاط للحساب الخاص.
- عدم الاستفادة من أجهزة دعم الدولة من مجال احداث النشاط.

ثالثا– الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية الطارف:

لقد تم المصادقة على الهيكل التنظيمي من طرف السلطات المعنية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لسنة 2021 وكان على النحو التالي:

الشكل رقم (II–1): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية الطارف.

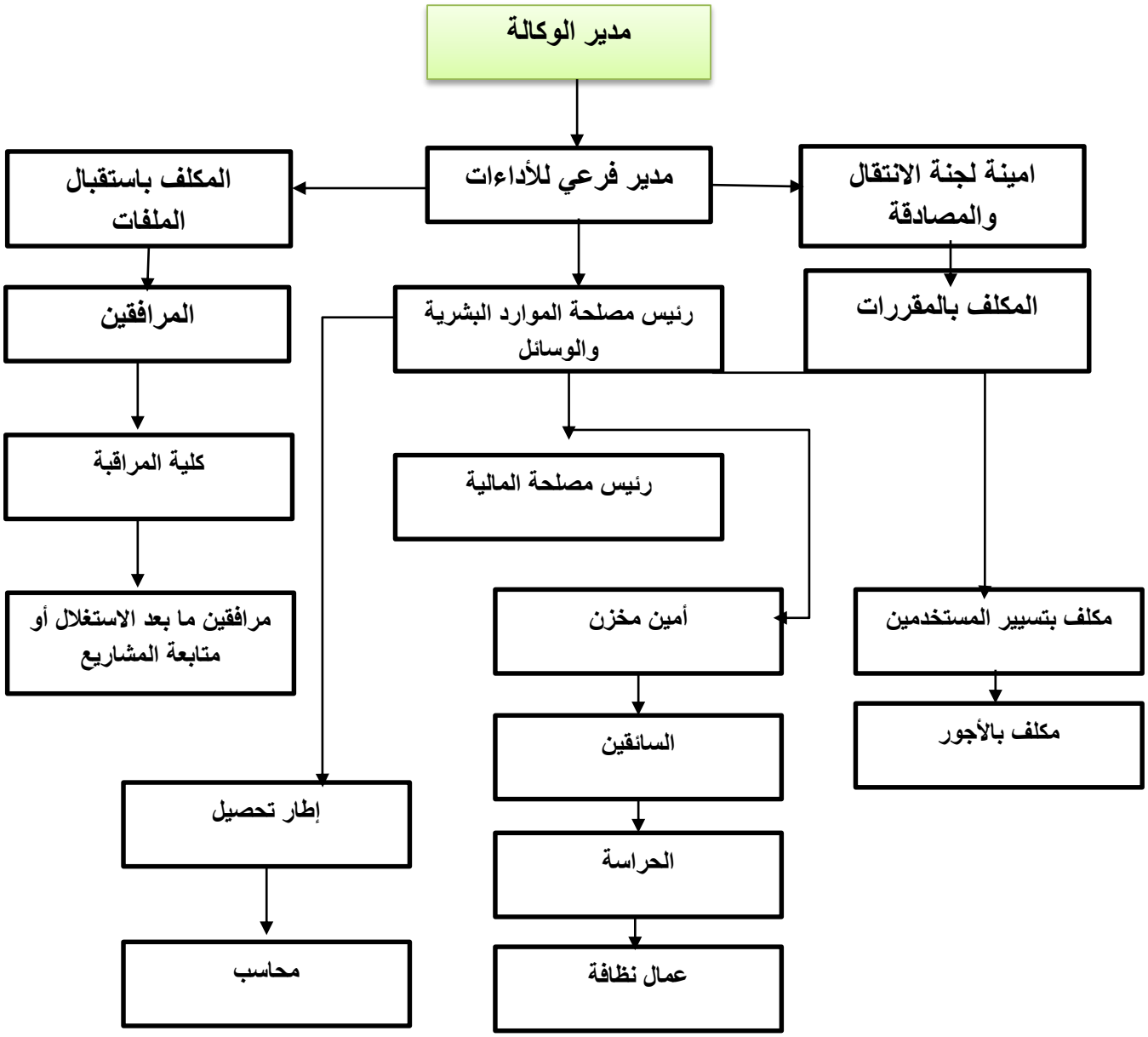

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية الطارف.

II-1-2- المساعدات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز احداث النشاطات و توسيعها و نمط التمويل :

يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية والمساعدات المالية التالية:

أولا- المساعدات المالية والامتيازات الجبائية والمساعدات الممنوحة:

أ- المساعدات المالية:

جدول رقم (II-2): المساعدات المالية.

الاستثمارات	تقل عن خمسة (5) ملايين دج أو يساويها	يزيد عن خمس (5) ملايين ويقل عن عشرة (10) ملايين دج أو يساويها
المساهمة الشخصية	1%	2%
قرض بدون فائدة ص و ت ب	29%	28%

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC الطارف .

منح قرض بنكي بفوائد مخفضة بنسبة 100% من طرف البنوك العمومية التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري.

ب- الامتيازات الجبائية:

يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية التالية:

*** في مرحلة انجاز المشروع:**

- اعفاء من رسم تحويل الاقتناءات العقارية المنجزة في إطار إحداث نشاط صناعي.
- اعفاء من رسوم تسجيل العقود التأسيسية للشركات.
- تطبيق معدل مخفض للرسوم الجمركية بالنسبة للمعدلات بالتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

*** في مرحلة استغلال المشروع:**

- اعفاء من الرسم العقاري على البنايات وملحقاتها حسب موقع المشروع بدءا من تاريخ إنجاز المشروع وحسب موقعه لمدة ثلاثة (03)، ستة (06) أو عشرة سنوات.

- اعفاء تام من الضريبة الجزافية الوحيدة أو الخضوع للضريبة حسب النظام الأصلي للاستفادة بدءا من تاريخ استغلال المشروع وحسب موقعه لمدة ثلاثة (03)، ستة (06) أو عشرة سنوات.
- التجديد السنوي لمقرر منح الامتيازات في مرحلة استغلال المشروع مرتبط بتسليم شهادة تحيين التزامات صاحب المشروع الجبائية وشبه الجبائية (الضرائب، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء، الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.
- تخفيض من ضريبة الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، وكذا الرسم المفروض على النشاط المهني عند انقضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الثلاثة الأولى الخاضعة للضرائب كالتالي:

70% خلال السنة الأولى من تاريخ فرض الضريبة

50% خلال السنة الثانية من تاريخ فرض الضريبة

25% خلال السنة الثالثة من تاريخ فرض الضريبة

ثانيا– نمط التمويل:

يقوم الصندوق الوطني بتمويل المؤسسات بعدة أنماط تمويلية مختلفة وكذلك منح عدة امتيازات لاستقطاب وجذب الشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة عن طريقه كمؤسسة داعمة تتمثل في:

التركيبة المالية تتضمن نمطين هما:

أ– التمويل ثلاثي الأطراف: ويشمل:

- مساهمة مالية لصاحب المشروع.
- قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.
- قرض بنكي بفوائد مخفضة بنسبة مائة (100%) مخصص لكافة قطاعات النشاط.

والشكل الموالي يعرض الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

شكل رقم (II-2): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

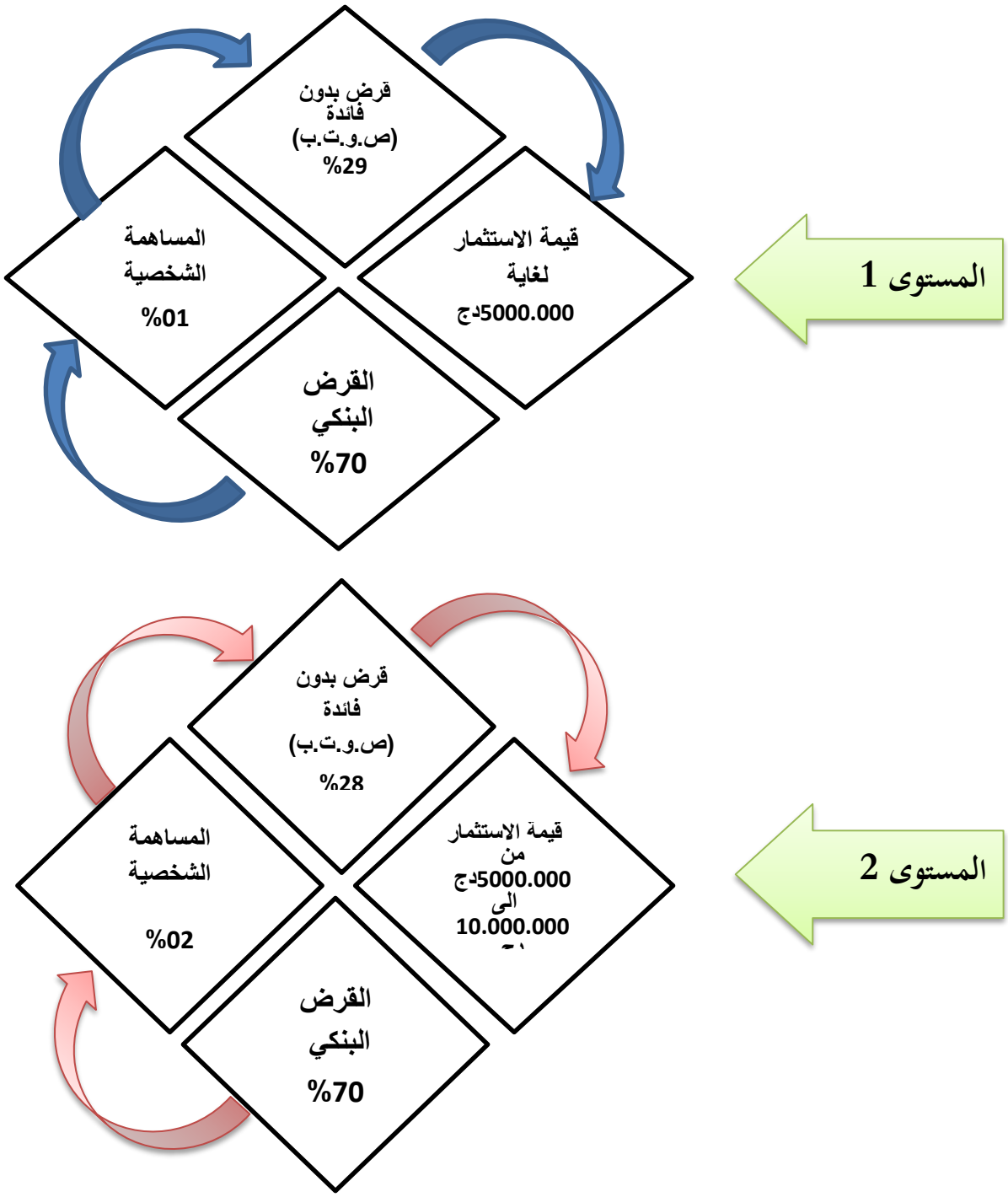

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق ومعلومات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية الطارف.

ب- التمويل الذاتي:

يمكن للبطالين ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة، ممولة كلية بأموالهم الخاصة حيث يستفيدون من جميع الامتيازات المقررة في إطار جهازنا (مرافقة وامتيازات جبائية).

II-1-3- مهام و أهداف الصندوق :

للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عدة مهام وأهداف يتم التطرق إليها فيما يلي:

أولا- مهام الصندوق:

يسير الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ثلاثة (03) أجهزة هي:

- التامين عن البطالة وإعادة الادماج المهني عبر إجراءات احتياطية نشيطة.
- دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة.
- اجراء تحفيز ودعم ترقية الشغل (القانون رقم 06-21).

* يغطي الصندوق الوطني للتامين عن البطالة "البطالة اللاإرادية، المترتبة عن أسباب اقتصادية" ويسير الاداءات المخصصة في هذا المجال.

- يعد جهاز التامين عن البطالة بمثابة استجابة وجيهة لوضعية البطالة الناجمة بصفة لا ارادية ولأسباب اقتصادية حيث يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتسديد تعويض شهري لفائدة مستفيديه مع ضمان لهم تغطية اجتماعية وطبية.

* على غرار التعويض المخصص للمستفيدين، وبغرض مساعدة البطالين على الادماج من جديد في سوق العمل، وضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إجراءات إعادة إدماج نشيطة تسمح للبطالين بإيجاد فرص تشغيل جديدة يتعلق الامر بـ:

- مساعدة نوعية ومنظمة للبحث عن شغل عبر مراكز البحث عن الشغل.
- دعم نوعي ومنظم لإنشاء عمل حر عبر مراكز دعم العمل الحر.
- التكوين لإعادة تأهيل المستفيدين الذي يرمي الى رفع إمكانية تشغيل البطالين من خلال تحسين مهاراتهم ورفع كفاءاتهم المهنية على مستوى المعاهد ومراكز التكوين المهني.

* كما يعمل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة أيضا، حسب النظام التشريعي للتامين عن البطالة، على تفادي الوقوع في بطالة لأسباب اقتصادية من خلال تطويره لنظام اقتصادي مع مؤسسات مؤهلة الذي يعرف بإجراء "دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات".

* يدعم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين (30) و (50) سنة من خلال التوجيه، المرافقة، التمويل والمتابعة.

* يشارك الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في سياسة دعم ترقية التشغيل من خلال التكفل بخفض حصة اشتراكات أرباب العمل فضلا عن تكوين ورش وإعانة التشغيل.

ثانيا– أهداف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية الطارف: تتمثل هذه الأهداف في:

- تقليص نسبة البطالة وآثارها الاجتماعية؛
- ترقية الشغل عن طريق إحداث وتوسيع نشاط الحاجيات والخدمات؛
- تقويم ونشر ثقافة المقاولاتية؛
- مساهمة فاعلة ومباشرة في التنمية الاقتصادية المحلية.

II–2– فعالية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف :

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم الخطوات الواجب اتباعها لإحداث المؤسسة المصغرة والقروض المكافئة الإضافية، كما سيتم التطرق إلى دراسة وتقييم مختلف الاحصائيات والنتائج للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ولاية الطارف محل الدراسة للتقرب أكثر من الواقع المطبق.

II–2–1– الخطوات الواجب إتباعها لإحداث مؤسستكم المصغرة :

لإحداث المؤسسة المصغرة لابد من اتباع عدة خطوات يكمن أبرزها فيما يلي:

أولا– تحسين وإعلام:

وضع مختلف أدوات التحسيس والإعلام من خلال الولوج الى الموقع الالكتروني الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو تنظيم دوريا أبواب مفتوحة تسمح لصاحب المشروع بإحداث نشاطه.

ثانيا– تكوين فكرة المشروع:

ينبغي أن تكون فكرة المشروع نتيجة لدراسة وبحث ناجح حول فرص الاستثمار تتوافق مع مؤهلات صاحب المشروع المستقبلي (الدراسة المهنية) وقدرته على تجسيدها في أرض الواقع.

ثالثا– التسجيل الالكتروني الأولي المباشر:

يتعين على صاحب المشروع التسجيل عن طريق الخدمة الالكترونية التي تسمح له به:

- ملأ استمارة تحديد الهوية؛
- رصد مباشر للطلب؛
- إدراج طلب الموعد على مستوى الوكالة المعنية؛
- طبع الاستمارة (الخاصة بالتحصيل).

بعد مراجعة بيانا الاستمارة " التسجيل الاولي المباشر" يتم الرد على طلبكم ومتابعته عبر حساب بريدكم الالكتروني في الفضاء المخصص لهذا الغرض.

رابعا– إعداد المشروع:

خلال هذه المرحلة يتم إجراء مقابلات شخصية بين المرافق وصاحب المشروع لدراسة الجوانب المتعلقة بـ:

- السوق؛
- العناصر التقنية للمشروع؛
- العناصر المالية للمشروع؛

– لتسمح هذه المسائل بإعداد دراسة تقنية اقتصادية للمشروع تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالهيكل الاستثماري.[1]

II–2–2– القروض غير المكافأة الإضافية :

فضلا عن القرض بدون فائدة العادي، يمكن لذوي المشاريع الاستفادة من إعانة في شكل قرض غير مكافأ تكميلي حسب الصيغ الثلاثة (03) التالية:

أولا– قرض الكراء:

* **قرض بدون فائدة خاص بـ "الايجار"**: هو عبارة عن إعانة مالية إضافية تمنح لذوي المشاريع بمبلغ يقدر بـ: (500.000 دج) قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محل الايواء النشاط المراد القيام به، يمنح استثنائيا لذوي مشاريع التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط.

1: www.cnac.dz

ثانيا– مكاتب جماعية:

* **قرض بدون فائدة خاص لإنشاء "مكاتب جماعية"**: هو عبارة عن إعانة مالية إضافية، تمنح لذوي شهادات التعليم العالي بمبلغ يصل إلى (1000.000دج) قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محلات مخصصة لإنشاء مكاتب جماعية بغرض ممارسة نشاطات خاصة بمجالات: الطب، المساعدة القضائية، خبرة المحاسبة، محافظة الحسابات، محاسبين معتمدين، مكاتب دراسات ومتابعة لقطاع البناء، الأشغال العمومية والري.

يمنح استثنائيا لذوي مشاريع التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط.

ثالثا– ورشات متنقلة:

* **قرض بدون فائدة لاقتناء " ورشة متنقلة"**: هو عبارة عن إعانة مالية إضافية تقدر بـ: (500.000دج) قابلة للتسديد، مخصصة لاقتناء ورشة متنقلة تمنح استثنائيا لذوي المشاريع المتخرجين من منظومة التكوين المهني، الملتمسين لصيغة التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط بغرض ممارسة نشاطات غير مستقرة في مجالات: الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة والتبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات وميكانيك السيارات.[1]

II–2–3– تقييم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية الطارف :

إن مدى قدرة الهيئات على الوصول إلى عدد متزايد ومهم من الفئة المستهدفة (الشباب البطال) المراد أن يكونوا أصحاب المشاريع المصغرة هو أحد معايير تقييم أداء الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة خاصة ذات الاحتياجات التمويلية، ولمعرفة مدى قدرة الصندوق الوطني التأمين عن البطالة على الوصول للشباب لدعم وتمويل إنشاء مؤسساتهم تم التحصيل على الاحصائيات التالية من طرف فرع ولاية الطارف.

1: www.cnac.dz

أولا– حصيلة النشاط الصندوق:

لقد تم حصر إحصائيات التي توفر عليها الصندوق من حيث مساهمة في تمويل المشاريع في الجدول التالي:

الجدول رقم (II–3): توزيع المشاريع حسب الجنس في إطار cnac الطارف خلال السداسي الأول من سنة 2021.

العنوان	تاريخ من 2021/01/03 الى 2021/03/31			
	Cnac	رجال	نساء	المجموع
الملفات المدفوعة	153	117	36	153
الملفات المقبولة	128	100	28	128
الملفات الممولة	82	66	16	82
الملفات قيد التشغيل	214	176	38	214
عدد مناصب الشغل	200	162	38	200

المصدر: إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة–الطارف–.

ما يلاحظ من الجدول السابق أن عدد المشاريع من حيث الجنس والتي تم تمويلها منخفضة نسبيا حيث تراوحت 82 ملف مقبول، تميز بتفوق جنس الرجال عن النساء ويمكن إرجاع هذا الفارق في عدد المشاريع المستفاد منها لكلا الجنسين والذي كان لصالح فئة الرجال الى أسباب عدة يمكن أهمها في نوع المشاريع، وجنس الرجال له فرص عديدة وقابلية أقل، كما يلاحظ من الجدول أن المشاريع التي تم تمويلها خلقت 200 منصب شغل خلال السداسي الأول لسنة 2021.

شكل رقم (II-3): عدد المشاريع الممولة لكل جنس في CNAC الطارف.

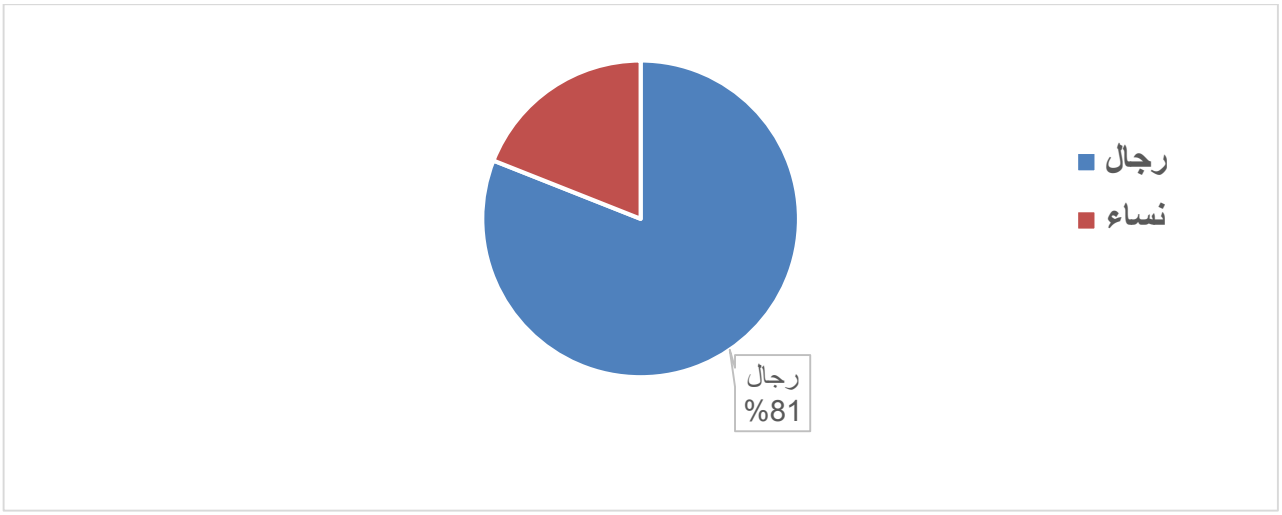

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات ووثائق مقدمة من طرف وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac الطارف.

من خلال الشكل ندعم ما سبق ذكره في تحليل الجدول السابق بأن خدمات الصندوق تلائم أكثر فئة الرجال حيث تمثل 81% بينما فئة النساء تمثل 19% من المشاريع الممولة من طرف الصندوق.

ثانيا- توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في إطار CNAC خلال السداسي الأول لسنة 2021 (2021/01/03 الى غاية 2021/03/31):

تم التركيز على 5 قطاعات رئيسية وهي: الخدمات، الفلاحة، الحرفيين، المجال الصناعي، الصيد البحري و يعبر عن ذلك بالجدول التالي:

جدول رقم (II–4): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في إطار CNAC الطارف خلال السداسي الأول لسنة 2021.

	سنة 2021 (2021/01/03 الى غاية 2021/03/31)					
	ANSEJ		CNAC		ANGEM	
	العدد	عدد المناصب	العدد	عدد المناصب	العدد	عدد المناصب
الخدمات			1	02		
الفلاحة			40	96		
الحرفيين			36	86		
المجال الصناعي			03	06		
البناء والاشغال العمومية والري			/	/		
الصيانة	/	/	/	/	/	/
أعمال حرة			/	/		
الصيد البحري			02	1		
نقل البضائع			/	/		
نقل المسافرين			/	/		
المجموع			**82**	**200**		

المصدر: إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –الطارف.

من خلال الجدول يتضح أنه خلال السداسي الأول من سنة 2021 أن قطاع الفلاحة هو الذي يحتل الصدارة بعدد 40 من المشاريع الممولة والذي استطاع خلق 96 منصب شغل، ثم يليه مباشرة قطاع الحرفيين بعدد 36 مشروع ممول أين لم تعر اهتماما كبيرا للقطاعات الثلاثة المتبقية (الخدمات، المجال الصناعي، الصيد البحري)، ونلاحظ كذلك من خلال الجدول الغاء بعض المشاريع الأخرى (البناء والاشغال العمومية والري، الصيانة، أعمال حرة، نقل البضائع، نقل المسافرين)، بالرغم من الدور الفعال التي تقوم به للتخفيف من حدة البطالة.

ثالثا– البنوك الممولة للمشاريع (تقديم القروض) خلال السداسي الأول لسنة 2021 (من 2021/1/3 الى 2021/03/31):

هناك العديد من البنوك التي تقوم بتقديم قروض لدعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتلبية طلبياتها واحتياجاتها وهذا ما سنتطرق اليه في الجدول التالي والشكل أدناه.

جدول رقم (II–5): البنوك الممولة للمشاريع للسداسي الأول 2021.

البنوك	عدد الملفات المقبولة من طرف البنوك
BADR	43
CPA	33
BDL	25
BNA	19
Autres	-
المجموع	**120**

المصدر: وثائق ومعلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

شكل رقم (II–4): البنوك الممولة للمشاريع للسداسي الأول 2021.

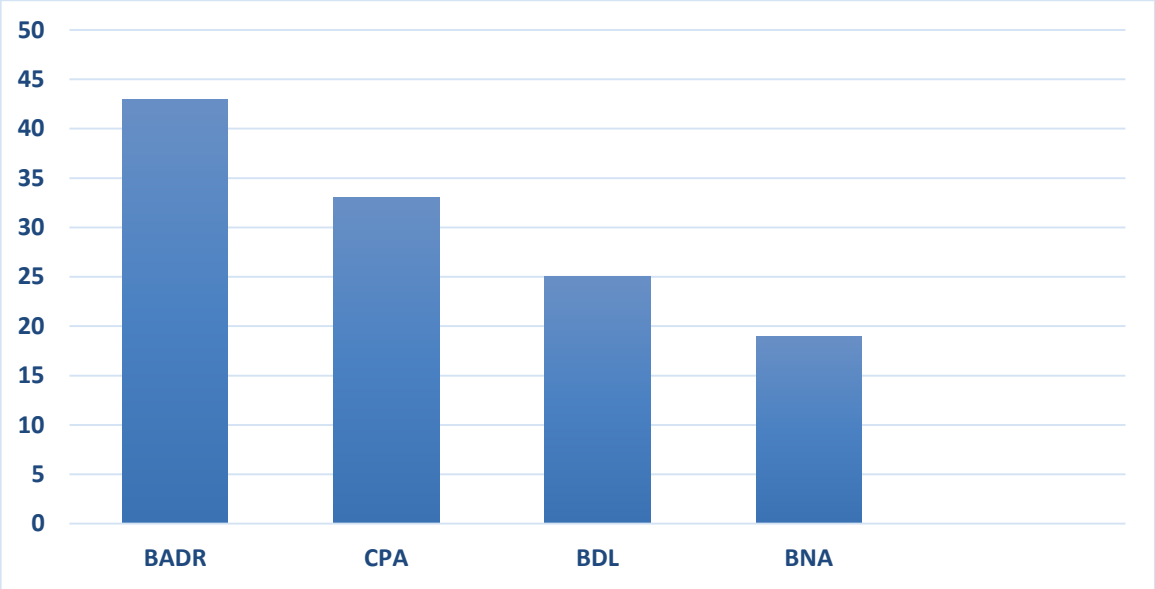

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات ووثائق مقدمة من طرف وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac الطارف.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل الصدارة بدعمه لـ 43 مشروع عن طريق تقديم قروض مختلفة لمستفيديها بنسبة معينة لكل قرض ثم تليها البنوك الأخرى المتبقية (BNA، BDL, CPA) .

II–3– النماذج الممولة من طرف الصندوق و مدى مساهمته في التطور الاقتصادي :

يعرض في هذا المبحث نماذج وأمثلة حية واقعية عن عمليات انشاء وتمويل مؤسسات مصغرة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ولاية الطارف كهيئة دعم حكومية، وهذا بالتطرق إلى تفاصيل عمليات تمويل مختلفة.

II–3–1– النماذج الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف :

1– التعريف بالمؤسسة:

الاسم: صاحب المشروع C.

السن: 40 سنة.

المؤسسة: صالة رياضة

الولاية: الطارف، البلدية: بحيرة الطيور.

النشاط: صالة رياضة .

القطاع: خدمات.

مصدر التمويل: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، البنك.

نوع التمويل: ثلاثي (بنك، وكالة، صاحب المشروع).

عدد مناصب الشغل المحققة: 2

كلفة المشروع: 5895919,86 دج.

2- هيكل الاستثمار:

جدول رقم (II-6): هيكل الاستثمار للنموذج الاول.

البيان	التكاليف (دج)
المصاريف الإعدادية	40000.00
المشاركة في صندوق الضمان	72225.02
(توصيلات agencements)	5715114.85
التأمينات	68579.99
المجموع	**5895919,86**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

3- هيكل التمويل:

جدول رقم (II-7): هيكل التمويل للنموذج الاول

البيان	معدل المساهمة	المبلغ (دج)
المساهمة الشخصية	2	117918.40
الصندوق CNAC	28	1650857.56
القرض البنكي	70	4127143.90
المجموع	**100**	**5895919,86**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

4- جدول اهتلاك القرض:

جدول رقم (II-8): اهتلاك القرض للنموذج الاول (دج).

مبلغ القرض	**4127143.90**
مدة القرض	ans8
معدل الفائدة	%7
العلاوة	%100
مدة تأجيل الدفع	3

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
اهتلاك القرض	0	0	0	825428.78	825428.78
باقي التعويض	4127143.90	4127143.90	4127143.90	3301715.12	2476286.37
الفوائد البنكية	288900.07	288900.07	288900.07	231120.06	173340.04
الفوائد البنكية المخصصة	288900.07	288900.07	288900.07	231120.06	173340.04
الفوائد مستحقة الدفع	0	0	0	0	0
المساهمة في صندوق الضمان	144445	144445	144445	11556	8667
المساهمة المدفوعة	**72225.02**				

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

5- الميزانية الافتتاحية:

جدول رقم (II-9): الميزانية الافتتاحية للنموذج الاول

الأصول	المبالغ (دج)	الخصوم	المبالغ (دج)
2.الاستثمار	5895919.86	**1. الأموال الخاصة**	117918.40
المصاريف الإعدادية	112225.02	**المساهمة الشخصية**	117918.40
التوصيلات agencements	5715114.58		
تأمينات	68579.99		
		5. ديون الاستثمار	5778001.46
		قروض بنكية	4127143.90
		قروض أخرى CNAC	1650857.56
المجموع	**5895919.86**	**المجموع**	**5895919.86**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

6- جدول حسابات النتائج المؤقتة:

جدول رقم (II-10): جدول حسابات النتائج المؤقتة للنموذج الأول.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
بضاعة مباعة	-	-	-	-	-
انتاج مباع	-	-	-	-	-
أداءات مقدمة	-	-	-	-	-
رقم الأعمال	6250000	6250000	8450000	10140000	11830000
مواد و لوازم مستهلكة	1875000	2062500	2535000	3042000	3549000
استهلاكات أخرى	12000	12240	12607	13111	13776
خدمات	14	14	14	14	15
قيمة مضافة	**4362986**	**4800246**	**5902378.80**	**7084874.70**	**8267218**

ضرائب ورسوم	-	-	-	202800	236600
اشتراكات اجتماعية	-	555904.43	547557.76	172800	172800
مصاريف شخصية	63000	-	-	-	-
اهتلاكات	593956.49	593956.49	593956.49	593956.49	593956.49
مصاريف مالية	-	-	-	-	-
تكاليف الاستغلال	656956.49	1149860.92	1141514.25	969556.49	1003356.49
النتيجة الخام للاستغلال	3706029.51	3650385.08	4760864.55	6115318.21	7263861.51
IRG	0	0	0	2008361	2410351
العائد الصافي للاستغلال	**3706029.51**	**3650385.08**	**4760864.55**	**4106957.69**	**4853510.83**
التدفقات النقدية الخام	3706029.51	4244341.57	5354821.04	4700814.18	5447467.32
التعويضات	-	-	-	825428.78	825428.78
التدفقات النقدية الصافية	**3706029.51**	**4244341.57**	**5354821.04**	**3875485.40**	**4622038.54**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

*** النموذج رقم 02:**

1- التعريف بالمؤسسة:

المؤسسة: الخياطة. **تاريخ انجاز المشروع:** 2021./04/10

الاسم: صاحب المشروع R. **السن:** 40 سنة.

الولاية: الطارف. **البلدية:** بوثلجة.

النشاط: خياطة. **القطاع:** حرفي.

مصدر التمويل: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بنك. **نوع التمويل:** ثلاثي (بنك، وكالة، صاحب المشروع).

عدد مناصب الشغل المحققة: 03. **كلفة المشروع:** 3581116.68 دج.

2- هيكل الاستثمار:

جدول رقم (II-11): هيكل الاستثمار للنموذج الثاني.

البيان	التكاليف (دج)
المصاريف الإعدادية	93868.68
المشاركة في صندوق الضمان	43868.68
توصيلات	3405941.33
التأمينات	37438.00
المجموع	**3581116.68**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

3- هيكل التمويل:

جدول رقم (II-12) هيكل التمويل للنموذج الثاني.

البيان	معدل المساهمة	المبلغ (دج)
المساهمة الشخصية	% 1	35811.17
الصندوق CNAC	% 29	1038523.84
القرض البنكي	% 70	2506781.68
المجموع	**% 100**	**3581116.68**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

4- جدول اهتلاك القرض البنكي:

جدول رقم (II-13): جدول اهتلاك القرض البنكي للنموذج الثاني.

مبلغ القرض	2506781.68
مدة القرض	8ans
معدل الفائدة	7%
العلاوة	100%
مدة تأجيل الدفع	3

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة6	السنة7	السنة8
اهتلاك القرض	0	0	0	501356.34	501356.34	501356.34	501356.34	501356.34
باقي التعويض	2506781.68	2506781.68	2506781.68	205425.34	1504069.01	1002712.67	501356.34	0
الفوائد البنكية	175474.72	175474.72	175474.72	140370.77	105284.83	70189.89	35094.94	0
الفوائد البنكية المخصصة	175484.72	175484.72	175484.72	140379.77	105284.83	70189.89	35094.94	0
الفوائد مستحقة الدفع	0	0	0	0	0	0	0	0

المساهمة في صندوق الضمان	8773.74	8773.74	8773.74	7018.99	5264.24	3509.49	1754.75	0
المساهمة المدفوعة	43868.68							

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

5- الميزانية الافتتاحية:

جدول رقم (II-14): الميزانية الافتتاحية للنموذج الثاني.

الأصول	المبالغ (دج)	الخصوم	المبالغ (دج)
2.الاستثمار	3581116.68	1. الأموال الخاصة	35811.17
المصاريف الإعدادية	93868.68	المساهمة الشخصية	35811.17
التوصيلات agencements	0.00		
تأمينات	37438.00		
		5. ديون الاستثمار	3545305.51
		قروض بنكية	2506781.68
		قروض أخرى CNAC	1038523.84
المجموع	3581116.68	المجموع	3581116.68

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

6- جدول حسابات النتائج المؤقتة:

جدول رقم (II-15): جدول حسابات النتائج المؤقتة للنموذج الثاني.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
بضاعة مباعة	-	-	-	-	-	-	-	-
انتاج مباع	-	-	-	-	-	-	-	-
أداءات مقدمة	-	-	-	-	-	-	-	-
رقم الأعمال	3000 000	3850 000	4563000	4056000	3718000	13440000	15120000	16800000
مواد ولوازم مستهلكة	900000	1155000	1368900	1216800	1115400	4032000	4536000	5040000
استهلاكات أخرى	12000	12240	12607	13111	13767	14593	15467	16704
مجموع الاهتلاكات	912000	1167240	1381507	1229911	1129167	4046593	4551467	5056704
خدمات	14	14	14	14	15	15	17	17
قيمة مضافة	2087986.00	20682746.00	3181478.80	2826074.70	2588818.00	9393392.20	10568516.90	-
ضرائب ورسوم	-	-	-	8112000	74360.0	268800.	302400	336000

اشتراكات اجتماعية	-	197437.54	266485.91	172800.00	172800.00	172800.00	172800.00	172800.00
مصاريف شخصية	63000.00	-	-	-	-	-	-	-
اهتلاكات	708735.74	708735.74	708735.74	708735.74	708735.74			
مصاريف مالية	-	-	-	-	-	-	-	-
تكاليف الاستغلال	771735.74	906173.28	975221.64	962655.74	955895.74	441600.00	475200.00	508800.00
النتيجة الخام للاستغلال	1316250.26	1776572.72	2206257.16	18634148.96	1632922.26	8951792.20	10093316.90	
IRG	0	0	0	520196	439522	3505127	3904660	4304067
العائد الصافي للاستغلال	1316250.26	1776572.72	2206257.16	1343223.18	1193400.32	5446665.43	6188656.61	6930412.18
مؤونة الاهتلاك	-	708735.74	708735.74	708735.74	708735.74	-	-	-
التدفقات النقدية الخام	1316250.26	2485308.46	2914992.89	2051958.91	1902136.06	5446665.43	6188656.61	6930412.18

التعويضات	-	-	-	501356.34	501356.34	501356.34	501356.34	501356.34
التدفقات النقدية الصافية	1316250.26	7085308.46	2914992.89	1550602.58	1400779.72	4945309.09	5687300.27	6429055.84
نسبة المواد والبضاعة	%30	%30	%30	%30	%30	%30	%30	%30

معامل	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6
مدة الاسترجاع	0.37	0.70	0.82	0.44	0.40	1=
نسبة القيمة المضافة	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.35
قدرة الاستدانة	2.69	1.43	1.22	2.29	2.17	3<

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف

*** النموذج رقم :3**

1- التعريف بالمؤسسة

الاسم: صاحب المشروع M **تاريخ انجاز المشروع**: **2011/05/25**

الولاية: الطارف. **البلدية**: البسباس.

النشاط: البيوت البلاستيكية. **القطاع**: الفلاحة.

مصدر التمويل: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، البنك. **نوع التمويل**: ثلاثي (بنك، وكالة، صاحب المشروع).

عدد مناصب الشغل المحققة: 03. **كلفة المشروع**: 3395015.82 دج.

2- هيكل الاستثمار:

جدول رقم (II-16): هيكل الاستثمار للنموذج الثالث.

البيان	التكاليف (دج)
المصاريف الإعدادية	91588.94
المشاركة في صندوق الضمان	41588.94
توصيلات	3149991.06
التأمينات	111846.88
المجموع	**3395015.82**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

3- هيكل التمويل:

جدول رقم (II -17) هيكل التمويل للنموذج الثالث.

البيان	معدل المساهمة	المبلغ (دج)
المساهمة الشخصية	%1	33950.16
الصندوق CNAC	%29	984554.59
القرض البنكي	%70	2376511.07
المجموع	**%100**	**3395015.82**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

4- جدول اهتلاك القرض البنكي:

جدول رقم (II -18): جدول اهتلاك القرض البنكي للنموذج الثالث.

مبلغ القرض	2376511.07
مدة القرض	8ans
معدل الفائدة	7%
العلاوة	100%
مدة تأجيل الدفع	3

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة6	السنة7	السنة8
اهتلاك القرض	0	0	0	475302.21	475302.21	475302.21	475302.21	475302.21
باقي التعويض	2376511.07	2376511.07	2376511.07	1901208.86	1425906.64	950604.43	475302.21	0
الفوائد البنكية	166355.78	166355.78	166355.78	133084.62	99813.47	66542.31	33271.16	0
الفوائد البنكية المخصصة	166355.78	166355.78	166355.78	133084.62	99813.47	66542.31	33271.16	0
الفوائد مستحقة الدفع	0	0	0	0	0	0	0	0

المساهمة في صندوق الضمان	8317.79	8317.79	8317.79	6654.23	4990.67	3327.12	1663.56	0
المساهمة المدفوعة	41588.94							

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

5- الميزانية الافتتاحية:

جدول رقم (II -19): الميزانية الافتتاحية للنموذج الثالث.

الأصول	المبالغ (دج)	الخصوم	المبالغ (دج)
2.الاستثمار	3395015.82	1. الأموال الخاصة	33950.16
المصاريف الإعدادية	91588.94	المساهمة الشخصية	33950.16
التوصيلات agencements	0.00		
تأمينات	111846.88		
		5. ديون الاستثمار	3361065.66
		قروض بنكية	2376511.07
		قروض أخرى CNAC	984554.59
المجموع	3395015.82	المجموع	3395015.82

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

6- جدول حسابات النتائج المؤقتة:

جدول رقم (II-20): جدول حسابات النتائج المؤقتة للنموذج الثالث.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
بضاعة مباعة	/	/	/	/	/	/	/	/
انتاج مباع	/	/	/	/	/	/	/	/
أداءات مقدمة	/	/	/	/	/	/	/	/
رقم الأعمال	3000000	3850000	4563000	4056000	3718000	1344000 0	1512000 0	1680000 0
مواد و لوازم مستهلكة	900000	1155000	1368900	1216800	1115400	4032000	4536000	5040000
استهلاكات أخرى	12000	12240	12607	13111	13767	14593	15467	16704
مجموع الاهتلاكات	912000	1167240	1381507	1229911	1129167	4046593	4551467	5056704
خدمات	14	14	14	14	15	15	17	17
قيمة مضافة	2087986	2682746	3181478.80	2826074.70	2588818.00	9393392.20	10568516.90	-
ضرائب ورسوم	-	-	-	81120	74360	268800	302400	336000
اشتراكات اجتماعية	-	25252.83	273128.9 1	172800.0 0	172800.0 0	172800.0 0	172800.0 0	172800.0 0
مصاريف شخصية	63000.00	-	-	-	-	-	-	-

اهتلاكات	656633.79	656633.79	656633.79	656633.79	656633.79	–	–	–
مصاريف مالية	–	–	–	–	–	–	–	–
تكاليف الاستغلال	719633.79	861886.62	929762.70	910553.79	903793.79	441600.00	475200.00	508800.00
النتيجة الخام للاستغلال	1368352.21	1820859.38	2251716.10	1915520.91	1685024.21	8951792.20	10093316.90	–
IRG	0	0	0	538431	457758	3505127	3904660	4304067
العائد الصافي للاستغلال	13683352.21	1820859.38	2251716.10	1377089.44	1227266.59	5446665.43	6188656.61	6930412.18
مؤونة الاهتلاك	–	656633.79	656633.79	656633.79	656633.79	–	–	–
التدفقات النقدية الخام	1368352.21	2477493.17	2908349.89	2033723.23	1883900.38	5446665.43	6188656.61	6390412.18
التعويضات	–	–	–	475302.21	475302.21	475302.21	475302.21	475302.21
التدفقات النقدية الصافية	1368352.21	2477493.17	2908349.89	1558421.02	1408598.16	4971363.22	5713354.39	6455109.96

نسبة المواد والبضاعة	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00

معامل	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	norme
مدة الاسترجاع	0.42	0.75	0.89	0.47	0.43	=1
نسبة القيمة المضافة	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.35
قدرة الاستدانة	2.46	1.36	1.16	2.16	2.05	<3

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

* النموذج رقم :4

1- التعريف بالمؤسسة

الاسم: صاحب المشروع H. **تاريخ انجاز المشروع:** 2021/05/18.

الولاية: الطارف. **البلدية:** الذرعان.

النشاط: نجار . **القطاع:** حرفي.

مصدر التمويل: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، البنك. **نوع التمويل:** ثلاثي (بنك، وكالة، صاحب المشروع).

عدد مناصب الشغل المحققة: 03. **كلفة المشروع:** 3349149.58 دج.

2- هيكل الاستثمار:

جدول رقم (II -21): هيكل الاستثمار للنموذج الرابع.

البيان	التكاليف (دج)
المصاريف الإعدادية	91027.08
المشاركة في صندوق الضمان	41027.08
توصيلات	3196367.92
التأمينات	20727.50
المجموع	**3349149.58**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

3- هيكل التمويل:

جدول رقم II - 22) هيكل التمويل للنموذج الرابع.

البيان	معدل المساهمة	المبلغ (دج)
المساهمة الشخصية	1%	33491.50
الصندوق CNAC	29%	971253.38
القرض البنكي	70%	2344404.71
المجموع	**100%**	**3349149.71**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف

4- جدول اهتلاك القرض البنكي:

جدول رقم (II – 23): جدول اهتلاك القرض البنكي للنموذج الرابع.

مبلغ القرض	2344404.71
مدة القرض	8
معدل الفائدة	%7.00
العلاوة	%100
مدة تأجيل الدفع	3

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة6	السنة7	السنة8
اهتلاك القرض	0	0	0	468880.94	468880.94	468880.94	468880.94	468880.94
باقي التعويض	2344404.71	2344404.71	2344404.71	1875523.76	1406642.82	937761.88	937761.94	0
الفوائد البنكية	164108.33	164108.33	164108.33	131286.66	98465.00	65643.33	32821.67	0
الفوائد البنكية المخصصة	164108.33	164108.33	164108.33	131286.66	98465.00	65643.33	32821.67	0
الفوائد مستحقة الدفع	0	0	0	0	0	0	0	0
المساهمة في صندوق الضمان	8205.42	8205.42	8205.42	6564.33	4923.25	3282.17	1641.08	0
المساهمة المدفوعة	41027.08							

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

5- الميزانية الافتتاحية:

جدول رقم (II -24): الميزانية الافتتاحية للنموذج الرابع.

الأصول	المبالغ (دج)	الخصوم	المبالغ (دج)
2.الاستثمار	3349149.58	1. الأموال الخاصة	33491.50
المصاريف الإعدادية	91027.08	المساهمة الشخصية	33491.50
التوصيلات agencements	0.00		
تأمينات	20727.50		
		5. ديون الاستثمار	3315658.08
		قروض بنكية	23474404.71
		قروض أخرى CNAC	971253.38
المجموع	**3349149.58**	المجموع	**3349149.58**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

6- جدول حسابات النتائج المؤقتة:

جدول رقم (II-25): جدول حسابات النتائج المؤقتة للنموذج الرابع.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
بضاعة مباعة	/	/	/	/	/	/	/	/
انتاج مباع	/	/	/	/	/	/	/	/
أداءات مقدمة	/	/	/	/	/	/	/	/
رقم الأعمال	3000000	3850000	4563000	4056000	3718000	13440000	15120000	16800000

مواد ولوازم مستهلكة	900000	1155000	1368900	1216800	1115400	4032000	4536000	5040000
استهلاكات أخرى	12000	12240	12607	13111	13767	14593	15467	16704
مجموع الاهتلاكات	912000	1167240	1381507	1229911	1129167	4046593	4551467	5056704
خدمات	14	14	14	14	15	15	17	17
قيمة مضافة	2087986	2682764	3181478.80	2826074.70	2588818	9393392.02	10568516.90	
ضرائب ورسوم	–	–	–	81120	74360	268800	302400	336000
اشتراكات اجتماعية	–	203895.24	271900.00	172800.00	172800.00	172800.00	172800.00	172800.00
مصاريف شخصية	63000.00	–	–	–	–	–	–	–
اهتلاكات	665684.42	665684.42	665684.42	665684.42	665684.42			
مصاريف مالية	–	–	–	–	–	–	–	–
تكاليف الاستغلال	728684.42	869579.65	937659.37	319604.42	912844.42	441600.00	475200.00	508800.00
النتيجة الخام للاستغلال	1359301.58	1813166.35	2243819.43	1906470.28	1675973.58	951792.20	10093316.90	

IRG	0	0	0	535264	454590	3505127	3904660	4304067
العائد الصافي للاستغلال	1359301.58	1813166.35	2243819.43	1371206.53	1221389.68	5446665.43	6188656.61	6930412.18
مؤونة الاهتلاك	–	665684.42	665684.42	665684.42	665684.42	–	–	–
التدفقات النقدية الخام	1359301.58	2478850.76	2909503.85	2036890.95	1887068.00	5446665.43	6188656.61	6930412.18
التعويضات	–	–	–	468880.94	468880.94	468880.94	468880.94	468880.94
التدفقات النقدية الصافية	1359301.58	2478850.76	2909503.85	1568010.01	1418187.15	4977784.49	5719775.67	6461531.23
نسبة المواد والبضاعة	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00	%30.00

معامل	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	norme
مدة الاسترجاع	0.41	0.74	0.87	0.47	0.43	1=
نسبة القيمة المضافة	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.35
قدرة الاستدانة	2.44	1.34	1.14	2.11	2.01	>3

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

II-3-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التطور الاقتصادي :

من المفروض أن تمويل مثل هذه المؤسسات يساهم في تنمية العجلة الاقتصادية و زيادة الناتج المحلي الإجمالي كما تعمل على تقليص الواردات و زيادة الصادرات ما يخفض من المدفوعات بالعملة الأجنبية وهذا نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية، و إحدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد المحلي و ذلك بما تتميز به من مرونة و قدرة على التأقلم في محيط اقتصادي عالمي سريع الحركة، و خلق مناصب عمل أكثر وفرة و استمرارية لتشغيل الشباب، و التخفيف من حدة مشكلة البطالة ، تنمية المواهب و الابداعات و إرساء قواعد التنمية الصناعية، كذلك المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى و ذلك حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE و هذا ما يزيد من نسبة الحظوظ في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الدولية.

II-3-3- عوائق و آفاق المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الصندوق :

يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

أولا- العوائق التي تواجه المؤسسات المصغرة:

- عدم توفر الشهادات التي تثبت المؤهلات المهنية للشباب أصحاب المشاريع؛
- تجميد الوكالة للعديد من النشاطات مثل قطاع النقل؛
- تردد البنوك في منح الائتمان لصالح الشباب أصحاب المشاريع؛

1: كوني زهيرة، انشاء المؤسسات المصغرة ومدى فعالية طرق تمويلها في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية الطارف، 2016-2017، ص 75.

- طول فترة الرد بالموافقة أو الرفض من قبل الصندوق وغياب الاتصال.

ثانيا– الآفاق التي تساهم في استمرارية ونجاح المؤسسات المصغرة:

- تبسيط الإجراءات اللازمة لإقامة المشاريع، وفي مقدمتها منح التراخيص من الجماعات المحلية وإيجاد المرافق؛
- تخصيص رؤوس أموال موجهة للمرأة بشكل خاص؛
- إحاطة المرأة بالتأهيل والتدريب الذي يمكنها من إقامة المشروعات الحديثة الواعدة التي تستخدم تكنلوجيا المعلومات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل اتضح أن الجزائر وخاصة ولاية الطارف محل الدراسة اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع تعاقب الإصلاح الاقتصادي خاصة في هذه الفترة مع انتشار جائحة كوفيد 19 التي أدت الى انشاء جملة من الوكالات المساهمة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد هيأت هذه الوكالات لتراعي الى حد ما خصوصية هذه المؤسسات، ومرافقتها طوال فترة حياتها وعلى رأس هذه الوكالات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ومن الملاحظ أنه بالجزائر يعتمد التمويل بالمؤسسات بصفة كبيرة على التمويل البنكي عن طريق القروض التقليدية أو عن طريق هيئات الدعم المالي بالتعاون مع البنك، وهذه إحدى طرق التمويل بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف، وهي ما تسمى بالتمويل الثلاثي، وهذا ما يؤدي الى نجاح المؤسسات وانتشارها وزيادة مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني.

الخاتمـة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة مدى فعالية طرق التمويل في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي في الجزائر وعلى المستوى المحلي بولاية الطارف، كما بينت الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والعالمي اذ تشكل رافدا مهما من روافد الاقتصاد، وذلك لقدرتها علي زيادة الطاقة الانتاجية، ومساهمتها الكبرى في تخفيض معدلات البطالة، وكذا لمرونتها في التعامل والتكيف مع الظروف والتطورات والتغيرات التي تصادفها في حياتها وهذا ما زاد الاهتمام بتشجيع انشائها، والاستثمار فيها.

وهذا ما زاد توجه الجزائر لتشجيع هذا النوع من المؤسسات وبذل الجهد في تدعيمها، كما عرفت تطورا ملحوظ في هذا القطاع، فقد ساهمت هذه الاخيرة وبشكل كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الآونة الاخيرة، وذلك من خلال مجموعة من الاحصائيات والمتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، بالإضافة الى مساهماتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ومساهمتها ايضا في ترقية الصادرات والتنمية المحلية.

كما تطرقنا الى اهم الاليات والبرامج التي انتهجتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، كإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بالإضافة الي صناديق الدعم وترقية هذه المؤسسات كالصندوق الوطني للتامين عن البطالة، وأشرنا ايضا لاهم المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر كمشكل العقار والتمويل.

ثم انتقلنا لتقديم مختلف الجوانب الاحصائية المتعلقة بهذا القطاع من خلال ابراز وضعية هذه المؤسسات في الجزائر من حيث توزيعها حسب الطبيعة القانونية والمنطقة... وتطور تعدادها بالإضافة الي تطور مناصب الشغل فيها ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات خارجة المحروقات، ومدى تطور مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

* نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها الي مجموعة من النتائج:

- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات الا انها تتفق في مجملها على اهمية هذا القطاع؛
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تساعد على انتشارها وزيادة تعدادها؛
- أدركت الجزائر اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك اصبحت تهتم بهذا القطاع من خلال عدة برامج ومشاريع وأليات للنهوض بها؛
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات؛

- رغم التطور في التعداد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والانشاء الذي يظهر كل عام الا ان هذه المؤسسات لا زالت تعاني من مشاكل وعوائق تمنعها من الاستمرارية والمواكبة في الاقتصاد؛
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وبناء على الاحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل وبالتالي ساهمت في تقليص حجم البطالة وان كان بشكل ضئيل؛
- اتضح من خلال دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ان تجربة الهيئات الداعمة تجربة ناجحة عموما في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في اطارها، الا انه ينقصنا التأطير مع البنوك التي تعتبر الركيزة في التمويل.

* اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة لقد تم وضع فرضيات وتم اختبارها كما يلي:

- **الفرضية الاولي:**

"هناك عدة دوافع ادت الي ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبرزها دافع اقتصادي، دافع اجتماعي، دافع مالي ومن الاليات والبرامج الداعمة نجد الصندوق الوطني للتامين عن البطالة **CNAAC**. وهذا ما تأكد من خلال مجموعة من الدوافع تماشت وظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما جعلها تتكيف وبسرعة كبيرة مع التطورات والتغيرات التي تصادفها.

- **الفرضية الثانية:**

يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC** بفعالية في تقييم واستمرار حياة المؤسسات بولاية الطارف.

تم اثبات ذلك جزئيا من خلال مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية الطارف في تقديم الدعم اللازم من خلال الدراسات التكنو اقتصادية و دراسات السوق وتوفير التمويل لها من خلال تقديم العديد من الامتيازات و الاعفاءات التي ادت الي تزايد عدد المؤسسات المصغرة بولاية الطارف ، وهذا واضح من خلال ما قدمه الصندوق من مجهودات للنهوض بالقطاع وتبين من خلال النماذج المدروسة الدالة علي نجاحه في الميدان، لكن هذا غير كافي نظرا لضعف المرافقة نوعا ما خاصة في عملية الاعلام والتوجيه والتحسيس التي تعتبر جد مهمة لزيادة المشاريع المنشأة مع غياب توجيه المشاريع لقطاعات معينة حسب خصوصية ولاية الطارف.

* الاقتراحات:

من خلال الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

- تشجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات؛
- زيادة الوعي بأهمية المؤسسات المصغرة وتوضيح دورها في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والافكار الابتكارية للعمال؛
- العمل على ترسيخ روح المقاولاتية لدي الشباب، من خلال القيام بالبرامج الاعلامية؛
- ضرورة التنسيق بين البنوك ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الطارف، لحل مشكلة التمويل؛
- تحفيز النساء على ضرورة الاستثمار في مشاريعهم ضمن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

*** افاق الدراسة:**

بناءا على الدراسة التي قمنا بها ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، ارتأينا طرح مواضيع جديدة لها علاقة بالدراسة مستقبلا هي.

- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في ترقية الصادرات؛
- أثر هيئات الدعم على التوجه المقاولاتي.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولا– الكتب:

1. باللغة العربية:

1. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م،1422 هـ.
2. حامد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ط2، 2000.
3. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر 1953.
4. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2002.
5. عبد الرحمان يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
6. عبد الستار محمد علي، صلح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
7. عمر الصخري، مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. فايز جمعة، وآخرون، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 2006.
9. لوقادير مالحة، تخصص التنمية الوطنية، رسالة ماجيستر في القانون، جامعة تيزي وزو، سنة 2012، دون صفحة.
10. منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
11. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، ط2، دون ذكر سنة النشر.

2. الكتب باللغة الأجنبية:

1. Aronoud layenatif ; good parctices in SME eluster initiation.gessons from the core regions CURDUS,university of new castle upon tyne.uk.8 nouvemer 1999.
2. Enhancing the competitiveness of SMES through imovation , Ibid.
3. guidlines for eluster developement-a hand book for practitions support- prartice-sme, lagendijk,pdf
4. insititut du devloppement marseille, le fainancement de petit entreprise en Afrique, l'hamattan edition paris ,1995.
5. janes love, stephen roper ; SM Einnovation ; exporting and grouth ; a revieu of existing evidence enterprise research, centre , white paper N°5, UK , April 2013.
6. Mridula Gungaphul ; niche market strategy in SMES in Maurituis , global management confernce, Indonesia, April , many 2010 .
7. Stratégie networks ; trust and comepetitvis advantage of SME, pp28-29/www.springer.com/eda/cintent/…/el pdf.

ثانيا– المجلات:

1. بن صويلح ليليا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، ديسمبر 2008.
2. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، 2004.
3. عبد الفتاح بوخمخم، صندراة سايبي، دور المرافقة في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة، التجربة الجزائري، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011.
4. علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010.
5. عنتر عبد الرحمان، واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008.
6. محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة، المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999.
7. محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7.

ثالثا– الاطروحات والمذكرات:

1. أحمد غبولي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2010-2011.
2. زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل على التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تحت إشراف أحمد بوراس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012.
3. سمية قنيدراة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
4. طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
5. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبول دعمها وتنميتها، دارسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2033.
6. عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجيستر، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، 2007.

7. فاطمة الزهراء نزعي، أفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحليل أثر برنامج التأهيل، مذكرة ماجيستر تخصص تحليل إقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.
8. قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجيستر غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001.
9. محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 2006-2007.
10. محمد رشدي سلطاني، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجيستر، جامعة لمسيلة، 2005-2006.
11. مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9014، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، مذكرة لنيل ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 2009-2010.
12. هشام بوعلي، الشراكة الأورو – متوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجربة الجزائر)، مذكرة ماجيستر، تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان الجزائر، 2008، ص 76-87 بتصرف.

رابعا– الملتقيات والمداخلات:

1– باللغة العربية:

1. بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، دور براءة الإختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار والتدعيم لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14-15 مارس 2010.
2. سعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة شلف، الجزائر.
3. شريف ب وقصبة، علي بوعبد الله، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني، حول: واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.
4. عبد اللاوي مفيد، جميلة جوزي، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013.

5. غانم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.

6. غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وأفاق، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يوميي 5-6 ماي 2013.

7. لبحيري نصيرة، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 13-14 أفريل 2008.

8. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

9. مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل، 2006.

2- باللغة الأجنبية:

10.OCDE : Enhancing the competitiveness of SMES therough immovation , enhaneing the competitiveness of SMES in the global economy, strategies and policies, confernce for ministers reponsible for SMES and Industry ministers, bologana-italy, 14-15 june, 2000 .

خامسا – الجرائد والمراسيم:

1. المرسوم التنفيذي رقم 2011/94، المؤرخ في1994/07/18.
2. المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/23، المتضمن القانون الأساسي للمشاتل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد13، 2003/02/26.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 09/19 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد2، 11 يناير2017.

سادسا- المواقع الالكترونية:

1. موقع الصندوق الوطني للتامين عن البطالة الالكتروني: WWW.CNAC.DZ

الملاحـــق